الأمم المتحدة

A/66/287

الجمعية العامة

Distr.: General
9 August 2011
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والستون

البند ١٩ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية المستدامة

تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

تقرير الأمين العام

موجز

يعرض هذا التقرير، المقدم عملا بقرار الجمعية العامة ١٥٢/٦٥ معلومات مستكملة عن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، إلى جانب الإجراءات التي اتخذها الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمجموعات الرئيسية في سياق النهوض بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، بوسائل منها إقامة شراكات لأغراض التنمية المستدامة. ويشتمل التقرير أيضا على عرض للتقدم المحرز في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

* A/66/150.

120911 080911 11-44859 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٣

ثانيا – نظرة عامة ٣

ثالثا – القطاعات ذات الأولوية والقضايا الشاملة ٥

رابعاً – المؤسسات والإدارة ٢٨

خامسا – الإجراءات المتخذة في ميدان التعاون الدولي وسبل تنفيذها ٣٣

سادسا – التقدم المحرز في التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٤١

سابعا – الخطوات المقبلة ٤٧

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥٢/٦٥. وقد دعا القرار إلى التنفيذ الفعال للالتزامات والبرامج والغايات المحددة زمنيا التي أقرها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وإلى إعمال الأحكام المتصلة بوسائل التنفيذ، على النحو الوارد في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ. وكرر القرار تأكيد أن لجنة التنمية المستدامة هي الهيئة الرفيعة المستوى المسؤولة عن التنمية المستدامة في منظومة الأمم المتحدة، وأنها تعمل كمنتدى للنظر في المسائل المتصلة بتكامل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

٢ – ويجيء التقرير في خضم العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وفي وقت تعذر فيه على لجنة التنمية المستدامة الخروج بنتائج نهائية، ويعزى ذلك بصورة كبيرة إلى عدم توافق الآراء بشأن تكرار الاتفاقات الماضية المتعلقة بوسائل التنفيذ.

٣ – وينبغي قراءة هذا التقرير اقترانا بالتقارير الأخرى المقدمة في إطار البند المتعلق بالتنمية المستدامة من جدول الأعمال.

ثانيا – نظرة عامة

٤ – شدد تقرير العام الماضي[(١)] على الطابع العريض والمتعدد الأبعاد للتنمية المستدامة، والتكامل والتوازن بين الأبعاد الثلاثة، الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والعمل بمثابة جسر يربط بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وفيما بين الحكومات ودوائر الأعمال والمجتمع المدني، وكذلك فيما بين الأجيال الحالية والمقبلة.

٥ – ويتناول هذا التقرير بمزيد من التفصيل كيفية تحقيق تقارب أوثق بين الركائز الثلاثة للتنمية المستدامة.

٦ – وتتيح مبادئ ريو[(٢)] إطارا منهجيا للتعاون الدولي في مجال التنمية المستدامة، يشمل التزامات بتحقيق رفاه البشر، والسيادة الوطنية، والحق في التنمية، وحماية البيئة، والقضاء على الفقر، وحماية الفئات الضعيفة، والمسؤوليات المشتركة وإن كانت متمايزة، والاستهلاك والإنتاج المستدامين. وتوفر هذه المبادئ أساسا للاتفاقات اللاحقة، بما فيها تلك التي يتم التوصل إليها في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

---

(١) A/65/298.

(٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.1.8 والتصويب)، القرار الأول، المرفق ١.

٧ - وتجيء تحديات التنمية المستدامة من ثلاثة مصادر. فأولا، ما زال هدف القضاء على الفقر بعيد المنال على الرغم من التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وثانيا، بلغت التأثيرات الضارة على الطبيعة والموارد الطبيعية مستويات تنذر بالخطر. وثالثا، سيتعين الحصول على التزام دولي بتأكيد القرارات الماضية وتنفيذها. ويرتبط القضاء على الفقر بسرعة النمو الاقتصادي السريع والتصنيع، وذلك أمر سيقتضي موارد طبيعية، في حالة تعذر الوصول إلى التكنولوجيات الحديثة والموارد المالية، ويمكن أن يفرض ذلك ضغطا على البيئة التي تعاني فعلا من ضغط شديد بسبب أنماط التنمية السابقة وأنماط الاستهلاك الحالية للبلدان المرتفعة الدخل. وعليه، يجب أن يتزامن التحول نحو أنماط مستدامة للاستهلاك والإنتاج، بقيادة البلدان المرتفعة الدخل، مع التنمية المستدامة للبلدان المنخفضة الدخل.

٨ - ومع ذلك، فإن التحليلات تشير إلى أنه يمكن عكس مسار هذا الزخم الذي يدفع نحو مستقبل لا يمكن تحمله. ويقتضي هذا التغير في الاتجاه مجموعة من العوامل، منها إمكانية حصول البلدان الفقيرة على التكنولوجيا والموارد المالية، واستحداث تكنولوجيات متقدمة ونشرها، وتعزيز سبل الحصول على خدمات الطاقة، وتغيير أساليب الحياة والقيم، والالتزام السياسي الثابت. ويتطلب الأمر عقودا كثيرة لإعادة مواءمة نشاط الإنسان مع بيئة صحية، والقضاء على الفقر، وتضييق الصدوع العميقة التي تفصل بين الناس. وعليه، فإن إعادة المواءمة تقتضي التزاما سياسيا طويل الأجل.

٩ - وقد أصبح تغير المناخ حقيقة واقعة. وبدأ يضغط على النظم الإيكولوجية، والموارد المائية، والأمن الغذائي، وساهم في زيادة تواتر الكوارث الطبيعية. ويمكن لهذا الضغط أن يستمر وأن يؤدي إلى خسائر في الأرواح والممتلكات. وسيتطلب الانتقال العالمي نحو مستقبل إنساني وعادل وإيكولوجي[٣]، نموا اقتصاديا مستداما عن طريق خضرنة الاقتصاد، وزيادة الاستثمار في الهياكل الأساسية المراعية للبيئة، وتعزيز الركن الاجتماعي وإيجاد فرص عمل أكثر مراعاة للبيئة، وتحقيق مستويات غير مسبوقة من التعاون الدولي.

(٣) *Great Transition*: The Promise and Lure of the Times Ahead, report of the Global Scenario Group, Paul Raskin, Tariq Banuri, Gilbert Togallopin, Pablo Gutman, Al Hammond, Robert Kates, Rob Swart, Stokholm Environment Institute (2002).

١٠ - ومن العناصر الرئيسية لهذه الخطة تعزيز إمكانية حصول البلدان الفقيرة على خدمات الطاقة المستدامة والحديثة بتكاليف معقولة. فالطاقة ليست ضرورية للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية فحسب، وإنما أيضا لكل واحد من الأهداف الإنمائية للألفية، كما أنها لازمة للحد من الضغط على الموارد الطبيعية.

١١ - وتتمثل الفكرة الأساسية في عدم الاكتفاء بتحقيق التكامل والاقتران بين البيئة والتنمية بشكل تآزري، وإنما القيام أيضا بتعميم اعتبارات الاستدامة على نحو فعال في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالاقتصاد والتنمية، بل وكفالة تناول جميع إجراءات التنمية من زاوية الاستدامة. وفي المقابل، يمكن أن يكون الاستثمار في البيئة، أي مثلا في حماية وإصلاح وتجديد الموجودات التي توفرها الطبيعة، بمثابة محرك هام للازدهار الاقتصادي في المستقبل.

١٢ - وحددت الدول الأعضاء وكيانات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الأطراف المعنية عددا من القطاعات ذات الأولوية التي ينبغي أن يتناولها مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وأن يتمخض، من الوجهة المثالية، عن قرارات ومبادرات بشأنها. وترد مناقشة العديد من هذه الأمور في الفرع الثالث من التقرير.

ثالثا - القطاعات ذات الأولوية والقضايا الشاملة

الطاقة[٤]

١٣ - تم إعلان عام ٢٠١٢ السنة الدولية لتوفير الطاقة المستدامة للجميع[٥]، مع التأكيد على أهمية تزويد الجميع بسبل تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، فضلا عن حماية البيئة عن طريق الاستخدام المستدام لمصادر الطاقة التقليدية والتكنولوجيات النظيفة ومصادر الطاقة الجديدة[٦].

١٤ - ولا تكفي النظم الحالية لتوليد الطاقة غير اللازمة لتلبية احتياجات فقراء العالم وهي تشكل تهديدا للأهداف الإنمائية للألفية. وتعاني الفئات ''المفتقرة إلى الطاقة''، على نطاق العالم من العواقب الصحية الناجمة عن الاحتراق غير الكافي لأنواع الوقود الصلب في المباني القليلة التهوية، فضلا عن الآثار الاقتصادية المترتبة على عدم كفاية الطاقة للأنشطة الإنتاجية

(٤) انظر الوثيقة A/66/306.

(٥) انظر القرار A/65/151.

(٦) انظر http://www.sustainableenergyforall.org.

المدرة للدخل، وللخدمات الأساسية من قبيل الصحة والتعليم. وتتضرر النساء والفتيات بشكل مفرط في هذا الصدد[٧].

١٥ - ورغم عقدين من السياسات المتعلقة بتغير المناخ، وآلاف من البرامج والمبادرات والأنظمة والاتفاقات والأدوات الخاصة بآليات السوق والاتفاقات الدولية، ودفع مئات البلايين من الدولارات في شكل إعانات وتمويلات وجهود في مجال البحث والتطوير والمعونة الإنمائية، فإن الهدف المنشود المتمثل في وضع نظام للطاقة المتجددة ذات المحتوى المنخفض من الكربون على نطاق العالم ما زال بعيد المنال.

١٦ - وتشير التقديرات إلى أن الدعم الحكومي المقدم على الصعيد العالمي لتوليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة والوقود الأحيائي سيبلغ ٢٠٥ بلايين دولار أو ما نسبته ٠,١٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بحلول عام ٢٠٣٥. وفي الفترة ما بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠٣٥، ستخصص نسبة ٣٥ في المائة لتوليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة، بينما سيتزايد استخدام الوقود الأحيائي من مليون برميل يومياً في الوقت الراهن إلى ٤,٤ ملايين برميل يوميا في عام ٢٠٣٥ حيث يتوقع أن تظل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والبرازيل أكبر الجهات المنتجة والمستهلكة للوقود الأحيائي[٨].

١٧ - وينمو توزيع تكنولوجيات الطاقة المتجددة منذ عام ٢٠٠٠ بمعدلات كبيرة، وإن كانت لا تزال غير كافية. وفي عام ٢٠٠٥، كان الوقود الأحيائي يمثل ٨٥ في المائة من مزيج الطاقة الأولية في العالم، فيما كانت الطاقة النووية المنخفضة الكربون تمثل ٦ في المائة، وتمثل الطاقة الكهرمائية ٣ في المائة وتمثل الكتلة الأحيائية ٤ في المائة. أما الطاقة المتجددة الحديثة كلها فكانت تمثل أقل من ١ في المائة[٩]. وبالمثل، فإن النهضة النووية لا تكاد تعوض تقريبا عن فقدان القدرات القديمة التي يجري التخلص منها تدريجيا[٩]. كذلك فإن المسار الحالي بعيد كل البعد عن أي سبيل واقعي لإزالة الكربون تماما من النظام العالمي للطاقة بحلول عام ٢٠٥٠.

(٧) ''الطاقة من أجل مستقبل مستدام''، الفريق الاستشاري التابع للأمين العام والمعني بالطاقة وتغير المناخ، تقرير موجز وتوصيات، ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٠، نيويورك.

(٨) توقعات الطاقة في العالم لعام ٢٠١٠، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/الوكالة الدولية للطاقة (٢٠١٠).

(٩) دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ٢٠١١، منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.11.II.C.I.

١٨ - وتطغى الحلول المبسطة على المناقشات الوطنية والعالمية التي تجرى حاليا بشأن كيفية الوفاء بواجب الابتكار في مجال تكنولوجيا الطاقة. ويقترح المتفائلون بشأن التكنولوجيا اتباع سياسات تعطي ''دفعة قوية'' لتوسيع نطاق التكنولوجيات المتاحة. ويركز آخرون على حوافز السوق ويأملون أن يتحقق التحول التكنولوجي عن طريق ''تصحيح الأسعار'' من خلال استيعاب العوامل البيئية الخارجية.

١٩ - ولدى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة فرصة لمعالجة ذلك كله في إطار جهد مشترك لتحويل النظام العالمي للطاقة خلال العقود المقبلة، من خلال ما يلي: (أ) توسيع إمكانية الحصول على الطاقة النظيفة؛ (ب) تعزيز كفاءة استخدام الطاقة الصناعية؛ (ج) النهوض بالصناعة الخضراء كجزء لا يتجزأ من عنصر الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. ويمكن أن يتيح المؤتمر فرصة لمطالبة المجتمع العالمي بتحديد أهداف ملموسة مؤاتية لهذا التحول في مجال الطاقة.

٢٠ - ويجب أن يكون الجدول الزمني لهذا التحول واقعيا وقابلا للتنفيذ. وأمام العالم، بحلول عام ٢٠٣٠، فرصة لإحراز تقدم نحو التحويل الجذري للنظام العالمي للطاقة، مما يتيح للبلدان النامية تجاوز النظم الحالية والتحول إلى خدمات طاقة أنظف تتسم بالاستدامة وتكون معقولة التكلفة وموثوق بها[٧]. ويمكن أيضا أن يطلب إلى المجتمع الدولي إتاحة الإمكانية أمام الجميع للحصول على خدمات الطاقة الحديثة بحلول عام ٢٠٣٠، وبالتالي توسيع إمكانية حصول الأشخاص المستبعدين من خدمات الطاقة الحديثة، الذين يتراوح عددهم بين بليونين و ٣ بلايين شخص، على المستوى الأساسي الأدنى من هذه الخدمات لأغراض الاستهلاك والإنتاج. وبإمكان المؤتمر أيضا أن يشجع على استخدام الطاقة المتجددة بحيث تمثل بحلول ٢٠٣٠ نسبة ٣٠ في المائة من مجموع الطاقة المستخدمة في العالم. وسيؤدي ذلك دورا محوريا في كفالة الأخذ بنهج أكثر موثوقية واستدامة في مجال الطاقة. ويستطيع المؤتمر أيضا أن يقود عملية خفض كثافة الطاقة العالمية[١٠] بنسبة ٤٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠. ومن الممكن، بحلول عام ٢٠٥٠ تحويل النظام العالمي للطاقة إلى نظام خال من الكربون تقريبا (انظر الشكل ١)[٩].

(١٠) تقاس كثافة الطاقة بكمية الطاقة المستخدمة لكل وحدة من وحدات النشاط أو الناتج الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي).

٢١ - وسيتطلب تحقيق هذه الأهداف تدابير منسقة غير مسبوقة على نطاق العالم، تشمل تحولات هامة في الضوابط التنظيمية في كل اقتصاد تقريبا، واستثمارات تدريجية واسعة النطاق في الهياكل الأساسية (يحتمل أن تبلغ أكثر من تريليون دولار سنويا)[٩]، والإسراع باستحداث ونشر تكنولوجيات جديدة متعددة في مجال الطاقة، وإحراء تغيير جوهري في السلوك المتعلق باستهلاك الطاقة. وسيلزم أيضا إحداث تحولات هامة في القدرات البشرية والمؤسسية وفي الحوكمة.

٢٢ - وعلى مستوى العالم، تتراوح تكلفة استبدال الهياكل الأساسية القائمة الخاصة بالوقود الأحفوري والطاقة النووية بين ١٥ و ٢٠ تريليون دولار على الأقل. ومن الواضح أنه لا يحتمل أن يقرر العالم بين عشية وضحاها الاستغناء عن هياكل أساسية تتراوح قيمتها بين ١٥ و ٢٠ تريليون دولار والاستعاضة عنها بنظام للطاقة المتجددة أغلى ثمنا. وفي نفس الوقت، تجدر الإشارة إلى أن الحافز على تغيير النظام الحالي للطاقة على الأجل الطويل ينبغي أن يكون قويا أيضا، لا سيما بالنظر إلى أن البلدان المستوردة للنفط أنفقت حوالي تريليوني دولار لشراء النفط الخام في عام ٢٠٠٧[٩].

الشكل ١

خطط توليد الطاقة المتجددة في العالم

مصدر الطاقة المتجددة	الإمكانية التقنية (بالإكساجول)	الإمكانية التقنية (بالغيغاجول)	التعليقات والافتراضات	الإمكانية التقنية الاقتصادية لسيناريوهات تقييم الطاقة على الصعيد العالمي بحلول عام ٢٠٥٠
	ماكيي (٢٠٠٨)			وغيره وآخرون (لم يصدر بعد)
طاقة الرياح	١٨٩	٢٧,٤	المحطات الساحلية والبرية. تقدير منظمة غرين بيس والرابطة الأوروبية لطاقة الرياح	١٧٠
الطاقة الكهرمائية	٢٨,٨	٤,١١	تقدير الرابطة الدولية للطاقة الكهرمائية والوكالة الدولية للطاقة	٢٨
طاقة المد والجزر	٢,٦-١,٢	٠,٣٧-٠,١٨		-
طاقة الأمواج	٣,٩	٠,٥٧	تحويل نسبة ١٠ في المائة من الطاقة الخام للأمواج بكفاءة نسبتها ٥٠ في المائة	-
الطاقة الحرارية الأرضية	٦٣,١	٩,١٤	استقراء إمكانيات الولايات المتحدة لتوليد الطاقة الحرارية الأرضية للعالم	١٧

			ماكيي (٢٠٠٨)	وغيره وآخرون (لم يصدر بعد)
الوقود الأحيائي	٢٨٤	٤١	استخدام جميع الأراضي الزراعية (٢٧ مليون كلم^2) لتوليد الوقود الأحيائي، وتبلغ كثافة الطاقة ٠,٥ واط/م^2، مع فقدان نسبة ٣٣ في المائة في التجهيز والزراعة	١١٧+٢٨
مجموع الطاقة غير الشمسية	٥٧١	٨٣	مجموع ما ورد أعلاه	٣٦٠
الطاقة الشمسية الفلطاضوئية	–	–		١ ٦٥٠
تركيز الطاقة الشمسية	–	–		٩٩٠
مجموع الطاقة الشمسية: السخانات الشمسية، الوحدات الفلطاضوئية وتركيز الطاقة الشمسية	٣٧٠ EJ	٥٤٧	يمكن تلبية احتياجات بليون نسمة في أوروبا وشمال أفريقيا بمرافق في حجم البلدان لتوليد الطاقة الشمسية في الصحارى القريبة من البحر الأبيض المتوسط؛ ويمكن تلبية احتياجات نصف بليون نسمة في أمريكا الشمالية بمرافق في حجم ولاية أريزونا في صحارى الولايات المتحدة والمكسيك	٢ ٦٤٠

ملاحظة: تم تحويل البيانات وتعديلها حسب عدد سكان العالم في عام ٢٠١٠، وهو ٦,٩ بلايين نسمة.

المصدر: دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ٢٠١١ (٢٠١١).

٢٣ - ويتعين على المجتمع الدولي والحكومات العمل على أن تكون مصادر الطاقة المتجددة قادرة على التنافس من حيث التكلفة مع مصادر الطاقة وتكنولوجياتها الأخرى، وتشجع التقدم التكنولوجي.

٢٤ - ولجميع البلدان دور تؤديه: فبإمكان البلدان المرتفعة الدخل أن تساهم من خلال إدراج هذا الهدف ضمن أولويات المساعدة الإنمائية ومن خلال حفز التمويل؛ ويمكن للبلدان المتوسطة الدخل أن تساهم بتبادل الخبرات والتجارب والممارسات الجيدة القابلة للتكرار القائمة في هذا الصدد؛ أما البلدان المنخفضة الدخل، فتستطيع أن تساعد على تهيئة البيئة المؤسسية والتنظيمية والسياساتية المحلية المناسبة للاستثمارات التي ينبغي القيام بها، بما فيها استثمارات القطاع الخاص. ويجب على راسمي السياسات وقادة قطاع الأعمال أن يشددوا التركيز على تحويل مسار أداء النظم الوطنية والإقليمية للطاقة خلال العقود المقبلة. كذلك سيتيح المؤتمر فرصة جيدة لاكتشاف استراتيجيات وحلول تشمل دور القطاع العام والتعاون الدولي.

٢٥ - وتحتاج البلدان النامية بصفة خاصة إلى توسيع إمكانية الحصول على خدمات الطاقة الحديثة والموثوق بها إذا أرادت الحد من الفقر وتحسين صحة مواطنيها، مع زيادة الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية وتشجيع النمو الاقتصادي في آن واحد.

٢٦ - ويتعين على البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، على حد سواء، بناء وتعزيز قدرتها في مجال استخدام الطاقة على تنفيذ السياسات الفعالة وإعمال الآليات القائمة على السوق، ونماذج الأعمال، وأدوات وأنظمة الاستثمار. وسيقتضي تحقيق هذا الهدف من المجتمع الدولي مواءمة المعايير التقنية للمنتجات والمعدات الرئيسية لاستهلاك الطاقة، والإسراع بنقل المعرفة والممارسات الجيدة، والحفز على زيادة تدفقات رأس المال الخاص الموجهة للاستثمار في مجال كفاءة استخدام الطاقة. وسيساعد النجاح في اتخاذ هذه التدابير على الحد من كثافة الطاقة العالمية بنسبة حوالي ٢,٥ في المائة سنويا، أي ضعف المعدل التاريخي تقريبا[٧].

٢٧ - وفي هذا السياق، تشكل الطاقة عاملا قويا لتوسيع نطاق التنمية المستدامة وعنصرا ضروريا للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر. ويتطلب ذلك اتباع نهج طويل الأجل لتحقيق أمن الطاقة. وسيتعين بذل مزيد الجهود وتركيزها بشكل أفضل للانتقال إلى مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة، وذلك من أجل كفالة استقرار المناخ مع تمكين البلدان النامية من تلبية طلبها المتزايد بسرعة على الطاقة التجارية التي ترتبط بتطلعاتها الإنمائية. والواقع أن السياسات العالمية والوطنية الخاصة بالطاقة هي أيضا سياسات إنمائية، ومن ثم يجب أن تولي اعتبارا خاصا للفقراء. وتعتمد مجموعات السياسات المثلى اعتمادا قويا على مؤسسات البلد والمرحلة التي بلغها من التنمية وثرواته من الموارد وميوله الاجتماعية السياسية، وهي تتغير على مر الزمن.

٢٨ - ويمكن أن يشكل اتخاذ مبادرة دولية لوضع خرائط طريق للتكنولوجيات المبتكرة والتعاون في إطار الشراكات القائمة والجديدة، بما في ذلك حجز الكربون وتخزينه وغير ذلك من التكنولوجيات المتقدمة لتوليد الطاقة طريقة لاستحداث ونشر وتعزيز تكنولوجيات الطاقة النظيفة، مما يشجع على إيجاد طائفة عريضة من أدوات السياسة، مثل الأطر التنظيمية المتسمة بالشفافية والحوافز الاقتصادية والضريبية والشراكات بين القطاعين العام والخاص لتشجيع الاستثمارات في التكنولوجيات الجديدة.

٢٩ - ويمكن أن تتفاوت عمليات تحويل نظم الطاقة وقد تؤدي، إذا أسيئت معالجتها، إلى توسيع ''فجوة الطاقة'' بين البلدان المتقدمة وأقل البلدان نموا، بل وإلى أزمات دورية في مجال أمن الطاقة. ولكنها إذا عولجت بشكل جيد، ضمن إطار متوازن للتعاون والمنافسة، يمكن أن

تشكل مصدرا لتوليد ثروة مستدامة لسكان العالم المتزايد عددهم مع الحد من الضغط على موارد العالم ومناخه.

الماء

٣٠ - الماء ضروري لتحقيق التنمية المستدامة وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وتشكل الإدارة السليمة لموارد المياه عنصرا أساسيا من عناصر النمو، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والحد من الفقر، وتحقيق الإنصاف، واستدامة الخدمات البيئية.

٣١ - وحيث إن هناك طلبات عديدة متنافسة على المياه، فإن الاستثمار في الهياكل الأساسية للمياه وتحسين إدارة المياه أمران حيويان لتلبية جميع الاحتياجات، ولا سيما في المناطق الريفية، ولتحسين الإنتاجية الزراعية. ومع استمرار التنمية، والتحول إلى الأنشطة التجارية والصناعية في المناطق الحضرية، يجب أن تدار المياه بما يخدم أغراض إنتاج الطاقة والغذاء، والنقل، والسيطرة على الفيضانات، وتوفير مياه الشرب والصرف الصحي، إلى جانب الأنشطة الصناعية والتجارية.

٣٢ - ولا يُعترف بهذه الاحتياجات دائما. فالحديث عن الماء يجري في المعتاد في سياق مياه الشرب الآمنة والصرف الصحي. وهاتان مسألتان مهمتان، حيث يوجد ٢,٦ بليون شخص لا يستخدمون خدمات الصرف الصحي المحسنة، بينما يوجد ٨٨٤ مليون شخص لا يستخدمون مصادر محسّنة لمياه الشرب[١١]. ويجب أيضا الاعتراف بالحاجة الملحة إلى معالجة العلاقة المتأصلة بين المياه وغيرها من القطاعات المهمة المتصلة بالتنمية، مثل الطاقة والغذاء والبيئة.

٣٣ - ويحتاج اتخاذ القرارات بشأن المياه إلى السعي إلى تحقيق التآزر وتوخي التنازلات الملائمة. كذلك يحتاج الأمر إلى التمييز بين التصدي للمسائل اليومية العاجلة 'كعمليات مكافحة الحرائق' على الأجل القصير - والتنمية الاستراتيجية على الأجل الطويل. و يمكن لوضع خطط مائية متعددة الأغراض وإعادة استخدام المياه حيثما أمكن أن يقلل الحاجة إلى التنازلات، عن طريق جعل نفس الأحجام من المياه الشحيحة تؤتي نواتج متعددة.

(١١) Progress on Sanitation and Drinking-water, 2010 Update, world Health Organization/United Nations Children's' Fund.

٣٤ - وهناك حاجة ملحة إلى حوار جديد بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بشأن إدارة المياه ودورها في التنمية المستدامة. وينبغي للبلدان أن تتعاون على تحديد الأولويات الاجتماعية والاقتصادية وعلى الاستثمار في المياه واستخدامها لتدوير محركات النمو، بحيث تصبح الطلبات على المياه متكاملة بدلا من أن تكون متنافسة.

٣٥ - إن التحديات ضخمة، ولكن الإدارة غير المستدامة لموارد المياه والافتقار إلى الإنصاف في سبل الحصول عليها لا يمكن أن يستمرا نظرا لأن مخاطر التقاعس عن العمل أضخم ويمكن أن تقوض الإنجازات المتحققة في قطاعات أخرى من قطاعات التنمية المستدامة. وعلى القادة في مجال المياه وخارجه القيام بأدوار حاسمة الأهمية ويكمل بعضها بعضا. ويمكن الاسترشاد بقادة مجال المياه في العمليات التي تجرى خارج ذلك المجال، كما يمكن لهم أن يديروا الموارد المائية بما يحقق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية المتفق عليها. غير أن تحديد الاتجاه الذي تتخذه تلك الإجراءات أمر يقع في أيدي الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ويمكن للمجتمع الدولي أن يوفر منبرا يُعترف فيه بهذا النهج التكاملي نحو المياه، ويجري فيه التعهد بالالتزامات التي تدعمه. ويمكن أن يكون مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة هو ذلك المنبر.

الأمن الغذائي والزراعة المستدامة[١٢]

٣٦ - في الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠٠٩، أسفر ارتفاع أسعار الأغذية الذي أعقبته الأزمة المالية والكساد الاقتصادي العالمي عن زيادة عدد الجوعى والأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في العالم إلى مستويات غير مسبوقة، ليصل على ذروة تربو على بليون شخص في عام ٢٠٠٩. وفي النصف الأول من عام ٢٠١٠، بدا أن الأسواق العالمية للسلع الأساسية الزراعية قد دخلت أوقاتا أكثر هدوءا، وأشارت تقديرات منظمة الأغذية والزراعة إلى أن عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية سينخفض إلى حوالي ٩٢٥ مليون مع انخفاض أسعار الأغذية.

٣٧ - ولكن أسعار الأغذية بدأت ترتفع مرة أخرى ابتداء من النصف الثاني من عام ٢٠١٠. وبلغ مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية أقصاه على الإطلاق في شباط/فبراير ٢٠١١، حيث بلغ ٢٣٨ نقطة. وبلغ متوسطه ٢٣٤ نقطة في حزيران/يونيه، أي أعلى مما كان في حزيران/يونيه ٢٠١٠ بنسبة ٣٩ في المائة. وبلغ متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الحبوب ٢٥٩ نقطة في حزيران/يونيه، أي أعلى مما كان في

(١٢) انظر A/66/277.

حزيران/يونيه ٢٠١٠ بنسبة ٧١ في المائة[١٣]. ووفقا لبيانات البنك الدولي يمكن، إذا لم تتخذ إجراءات لزيادة المعروض من الأغذية، أن يهوي ما يربو على ١٠ ملايين شخص إلى ما دون حد الفقر المدقع وهو ١,٢٥ دولار في اليوم، وذلك إضافة إلى الأشخاص البالغ عددهم ٤٤ مليون نسمة الذين انضموا إلى صفوف الفقراء بسبب الارتفاع الشديد في أسعار الأغذية خلال عام ٢٠١٠[١٤]. ويبلغ عدد سكان البلدان الـ ٢٢ التي تعتبر أنها تواجه ''أزمة أمن غذائي طويلة الأمد'' ما يربو على ١٦٥ مليون شخص يعانون من نقص التغذية (أي حوالي ٢٠ في المائة من مجموع سكان العالم[١٤].

٣٨ - ويوضح ذلك أهمية الاستثمار في الزراعة، ولا سيما الزراعة المستدامة، حيث إن التكنولوجيا والممارسات الزراعية المتبعة حاليا والأنماط الحالية لاستخدام الأراضي لا يمكنها أن تحقق زيادة في إنتاج الغذاء تتراوح بين ٧٠ و ١٠٠ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠، بحيث يمكن إطعام السكان المتزايدين بدون المساهمة بصورة أكبر في انبعاثات غازات الدفيئة وتلوث المياه وتدهور الأراضي[٩].

٣٩ - ولكن الحصة المخصصة للزراعة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية انخفضت من حدها الأقصى البالغ ١٨ في المائة في عام ١٩٧٨ إلى ٤ في المائة في عام ٢٠٠٩، إذ انخفضت تلك الحصة انخفاضا كبيرا في سنوات التسعينات من القرن العشرين[٩] (انظر الشكل ٢).

(١٣) انظر ''حالة الأغذية في العالم: مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء''، منظمة الأغذية والزراعة. متاح على الموقع التالي: www.fao.org/worldfoodsituation/wfs-home/foodpricesindex/ar.

(١٤) انظر: البنك الدولي: ''ارتفاع أسعارا لغذاء يشكل خطرا على الفقراء''، بيان صحفي رقم PREM/430/2011 (١٤ نيسان/أبريل ٢٠١١). متاح على الموقع التالي: web.worldbank.org.

الشكل ٢

الحجم الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية وحصتها المخصصة للزراعة، ١٩٩٥-٢٠٠٩

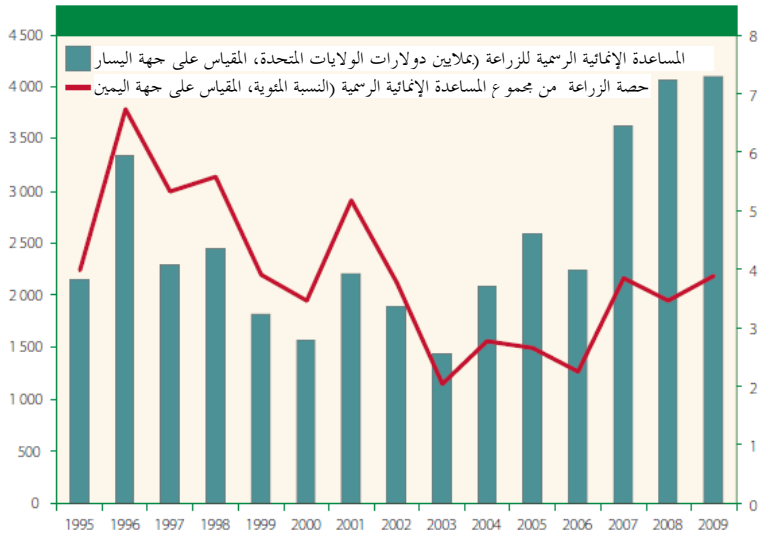

المصدر: دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ٢٠١١ (٢٠١١)

٤٠ - من العواقب الرئيسية للزراعة غير المستدامة زيادة تدهور الأراضي من حيث شدته ومداه، في كثير من أنحاء العالم، حيث تدهور حوالي ٤٠ في المائة من سطح الأرض في العالم (تدهور ٢٥ في المائة على مدى ربع القرن الماضي وحده) ويقدر عدد من يعتمدون على الزراعة اعتمادا مباشرا بحوالي ١,٥ بليون نسمة[٩] (انظر الشكل ٣). ولتدهور الأراضي آثار سلبية على المناخ والتنوع البيولوجي والمياه والنظم الإيكولوجية والمناظر الطبيعية وغير ذلك من خدمات النظام الإيكولوجي.

٤١ - وفي حين أن الزراعة تساهم مساهمة كبيرة في مشكلة تغير المناخ، فإنها أيضا معرضة لمخاطر آثارها فتغير المناخ يؤثر على الزراعة بطرق كثيرة، حيث إن التغيرات في درجة الحرارة والتهطال والتقلبات المناخية تؤثر على توقيت وطول مواسم النمو والغلة، وبذلك تفاقم من تدهور الأراضي وتساهم في شح المياه. (انظر الشكل ٤)

الشكل ٣

التأثيرات البيئية العالمية لتدهور الأراضي

العنصر البيئي أو العملية البيئية	أسس تأثير تدهور الأراضي
تغير المناخ	• تغير استخدام الأراضي، ولا سيما إزالة الغابات، عامل حاسم الأهمية في دورة الكربون العالمية
	• تغيرات إدارة التربة يمكن أن ينجم عنها تنحية أيونات الكربون في الغلاف الجوي
	• الزراعة مصدر رئيسي لانبعاثات الميثان (CH_4) وأكسيد النيتروز (N_2O)
	• التغيرات في سطح الأراضي (مثلا، من حيث البياض والخشونة) تقوم بدور مهم في تغير المناخ الإقليمي والعالمي
	• الأنشطة البشرية تعجل بحدوث العواصف الرملية
	• حرق الكتلة الأحيائية يساهم في تغير المناخ
التنوع البيولوجي	• إزالة الغابات تؤدي إلى فقدان الموئل وانقراض الأنواع
	• تغير استخدام الأراضي وإدارتها، بما في ذلك التجزئة والحرق، يؤدي إلى فقدان الموئل والتنوع البيولوجي
	• التلوث غير الثابت المصدر والناجم عن إنتاج المحاصيل يلحق الضرر بالموائل المائية والتنوع البيولوجي
الموارد المائية	• الأنشطة الزراعية مصدر رئيسي لتلوث المياه
	• تغير استخدام الأراضي وغطائها يغير الدورة المائية العالمية
	• الترسيب الجوي لغبار التربة يلحق ضررا بالشعاب المرجانية
الملوثات العضوية الثابتة	• تحتوي التربة على مجموعة كبيرة من الملوثات العضوية الثابتة
	• حرق الكتلة الأحيائية ينتج الملوثات العضوية الثابتة

المصدر: دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم عام ٢٠١١ (٢٠١١)

الشكل ٤

توقعات التغيرات المناخية والتأثيرات المناظرة لها على الزراعة

التغير المتوقع	احتمالات ظهور الاتجاهات المعنية في المستقبل بناء على توقعات القرن الحادي والعشرين	الآثار المتوقعة على الزراعة
زيادة عدد الأيام والليالي الأدفأ وانخفاض عدد الأيام والليالي الباردة؛ وارتفاع حرارة الأيام والليالي الحارة وازدياد وتيرتها في معظم مساحات الأراضي	يكاد يكون مؤكدا	ازدياد الغلات في البيئات الأبرد؛ وانخفاض الغلات في البيئات الأدفأ
فترات دافئة/موجات حر شديدة: تزداد وتيرتها في معظم مساحات الأراضي	مرجح للغاية	انخفاض الغلات في المناطق الأدفأ بسبب الإجهاد الحراري في مراحل النمو المهمة؛ وزيادة خطر حرائق الغابات
حالات تساقط التهطال بغزارة: تزداد وتيرتها في معظم مساحات الأراضي	مرجح للغاية	تلف المحاصيل؛ وتحات التربة؛ وعدم القدرة على زراعة الأراضي بسبب تشبع الأراضي بالمياه
زيادة المساحة المتأثرة بالجفاف	مرجح	تدهور الأراضي؛ وانخفاض الغلات/تلف المحاصيل وفشل زراعتها؛ وازدياد وفيات الماشية؛ وازدياد مخاطر حرائق الغابات
ازدياد نشاط الأعاصير المدارية	مرجح	تلف المحاصيل؛ واقتلاع الأشجار
ازدياد حدوث ارتفاع شديد لمستوى مياه البحر	مرجح	تملح مياه الري ومياه الآبار

المصدر: الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، ٢٠٠٧-أ، الجدول ٣-٢، Climate Change 2007: the Physical Science Basis. مساهمة الفريق العامل الأول في تقرير التقييم الرابع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ.

٤٢ - وانخفضت إنتاجية بعض الأراضي بنسبة ٥٠ في المائة بسبب تحات التربة والتصحر. وعلى الصعيد العالمي، تكلف الخسارة السنوية لـ ٧٥ بليون طن من التربة نحو ٤٠٠ بليون دولار سنويا، أو ما يقرب من ٧٠ دولارا للشخص الواحد في السنة. وكذلك يؤثر نضوب المغذيات (النيتروجين والفوسفور والبوتاسيوم) تأثيرا شديدا في الاقتصاد العالمي.

٤٣ - ويمكن أيضا لإزالة الغابات أن تفاقم انعدام الأمن الغذائي، باعتبار أن الغابات توفر الأغذية والمدخلات والخدمات التي تدعم إنتاج المحاصيل والماشية[٩]. وهذا هو السبب في أن أحد أهم التطورات التي استجدت في جدول أعمال مكافحة التصحر منذ جدول أعمال القرن ٢١ كان ظهور مفهوم خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها. وتهدف عملية الخفض تلك إلى التصدي إلى دوافع إزالة الغابات وإيلاء مزيد من التقدير للدور الحاسم الذي تضطلع به الغابات في مجال التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. غير أنه تبين أن إدماج هذا المفهوم في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ أمر معقد، حيث احتاج مؤتمر الأطراف إلى عملية مداولات استغرقت سنتين للبت في هذه المسألة[١٥].

٤٤ - وفي هذا الصدد، وعلى الرغم من الإعلان في عام ٢٠٠٨ عن مبادرة للأمم المتحدة تتعلق تحديدا بخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، من أجل مساعدة البلدان النامية على إعداد استراتيجيات تخص المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها وتنفيذ تلك الاستراتيجيات، فإن مسألة تمويل آلية دولية تعمل بكامل طاقتها في مجال خفض الانبعاثات المذكورة وتنظيم تلك الآلية وتشغيلها لا تزال قيد التفاوض في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيّر المناخ. غير أن برامج المبادرة المعززة بدأت في إحداث تأثيرات كبيرة في العديد من البلدان. وبالإضافة إلى المساهمة الملتزم بتقديمها إلى أحد الصناديق المشتركة، وقدرها ١ بليون دولار، قدمت تعهدات مجموعها ٣,٥ بلايين دولار لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢[١٦].

٤٥ - وكثيرا ما يكون هناك ارتباط قوي بين توزع السكان الفقراء المعتمدين على الزراعة من جانب والبيئات الهشة من جانب آخر. ومن المرجح أن يمارس الفقراء الزراعة في أراض أكثر انحدارا وجفافا، وترب أقل خصوبة، وفي مناطق نائية مقارنة بغيرها. وقد يفاقم تدهور الموارد الطبيعية أيضا أوجه عدم المساواة بين الجنسين، إذ يزيد من الوقت اللازم لأداء

(١٥) انظر: http://unfccc.int/methods_science/redd/items/4547.php.

(١٦) دراسة عن تقييم التقدم المحرز في جدول أعمال القرن ٢١ ومبادئ ريو، مشروع تقرير، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة.

المسؤوليات التي تقع على عاتق الإناث مثل إنتاج الأغذية، وجمع الحطب، وحفظ التربة والماء.

٤٦ - وكذلك يمكن لنظم الإنتاج الزراعي أن تؤثر سلبا في الصحة البشرية. فتلوث المياه الناجم عن الأسمدة غير العضوية ومخلفات المواشي يضر بسلامة مياه الشرب والأغذية المائية. وتؤثر مبيدات الآفات سلبا في صحة عمال المزارع. وعزز نقل المنتجات الزراعية أيضا انتشار الآفات والأمراض عبر الحدود. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تسبب العواصف الترابية الناجمة عن التصحر اضطرابات في الجهاز التنفسي.

٤٧ - ويبين كل هذا أن مكافحة الجوع وسوء التغذية بطريقة مستدامة والاحتياط من ارتفاع أسعار المواد الغذائية وتقلبها يتطلبان اتباع نهج مختلف جذريا يتصدى للقيود الهيكلية المفروضة على إنتاج الغذاء ضمن إطار أوسع من الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. وثمة حاجة إلى تحديد أوجه التآزر بين مختلف القطاعات من أجل تنفيذ الخيارات المربحة للجميع من خلال تحسين إدارة الموارد وتهيئة بيئة مؤسسية تمكينية. ولا يمكن الحد من تدهور الأراضي وإزالة الغابات، واستخدام المياه على نحو مستدام، وزيادة الإنتاجية في نفس الوقت، إلا من خلال اتباع نهج متكامل من هذا القبيل.

٤٨ - ويحتاج العالم الآن إلى ثورة خضراء حقا في مجال الزراعة؛ أي ثورة تفضي إلى نمط الابتكار التكنولوجي الذي يهدف إلى تحسين إنتاجية حيازات المزارع الصغيرة على نحو جذري من خلال إدماج طرق إدارة الموارد الطبيعية بصورة مستدامة بيئيا في التدابير الأعم لدعم التنمية الزراعية.

٤٩ - واقترحت مجموعة الـ ٢٠ بالفعل خطة عمل بشأن تقلب أسعار الأغذية والزراعة، ستقدم إلى قادتها في قمتها التي ستعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وستتمثل الأهداف الرئيسية لتلك الخطة فيما يلي: (أ) تحسين الإنتاج الزراعي والإنتاجية في كل من المديين القصير والطويل من أجل تلبية الطلب المتزايد على السلع الأساسية الزراعية؛ (ب) زيادة المعلومات السوقية والشفافية من أجل النهوض بالأسس التي تقوم عليها توقعات الحكومات والجهات الفاعلة الاقتصادية؛ (ج) تدعيم التنسيق الدولي للسياسات من أجل تعزيز الثقة في الأسواق الدولية ومنع الأزمات في سوق الأغذية والتصدي لها بمزيد من الفعالية؛ (د) تحسين وتطوير أدوات إدارة المخاطر المستخدمة من جانب الحكومات والشركات والمزارعين، من أجل بناء القدرة على إدارة المخاطر المرتبطة بتقلب أسعار الأغذية والتخفيف منها، ولا سيما

في أشد البلدان فقرا؛ (هـ) تحسين أداء أسواق مشتقات السلع الأساسية الزراعية (يجري السعي إلى تحقيق هذا الهدف من خلال عمل وزراء المالية ومحافظي المصارف المركزية)[١٧].

٥٠ - ولكن يتعين على المجتمع الدولي الإسهام بأكثر من ذلك بكثير في جدول الأعمال العالمي للأمن الغذائي والتنمية المستدامة. ويمكن أن تشكل لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الإطار الصحيح لتجديد الالتزامات، من قبيل الالتزام المتعلق بالتعهدات المالية التي قدمت من أجل القضاء على الجوع في أعقاب أزمة الغذاء التي وقعت في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

٥١ - وتشمل المقترحات الأخرى التي تستحق الدراسة الجدية ما يلي: (أ) إصلاح الإعانات الزراعية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بما في ذلك الإعانات المقدمة لإنتاج الوقود الأحيائي، ودعم الجيل الجديد من الوقود الأحيائي للحد من تحويل استخدام الأراضي الزراعية عن إنتاج الأغذية؛ (ب) زيادة الاستثمار الدولي في مجال البحث والتطوير الزراعيين لتحقيق الأمن الغذائي، بمشاركة من القطاع الخاص؛ (ج) وضع آليات تمويل جديدة لتوسيع نطاق المدفوعات التي تقدم إلى أصحاب المزارع الصغيرة في البلدان النامية للإنفاق على الخدمات البيئية التي تساعد على حماية الموارد الطبيعية والحفاظ على التنوع البيولوجي وزيادة عزل الكربون في الزراعة والحراجة؛ (د) إزالة الحواجز غير الجمركية أمام تجارة الأغذية، التي تحول دون التوسع في الأسواق، بحيث تفتح أبواب تلك التجارة أمام صغار المنتجين في البلدان النامية؛ (هـ) اعتماد معايير خضراء الأثر؛ (و) التنظيم الفعال لأسواق العقود الآجلة للسلع الأساسية من أجل تجنب المضاربة بأسعار الأغذية؛ (ز) منع عمليات حظر تصدير المحاصيل الغذائية والشراء بدافع الهلع ردا على الكوارث المرتبطة بالطقس، من أجل الحد من طفرات الأسعار؛ (ح) إنشاء آليات لحماية الفئات السكانية الضعيفة من خلال استخدام شبكات الأمان والمساعدة الغذائية، من قبيل تكوين احتياطي عالمي من الحبوب، من أجل الحد من تأثير ارتفاع أسعار الأغذية[١٧].

---

(١٧) انظر: الإعلان الوزاري، خطة العمل المتعلقة بتقلب أسعار الأغذية والزراعة، اجتماع وزراء الزراعة في دول مجموعة الـ ٢٠، باريس، ٢٢ و ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١١. يمكن الاطلاع عليه على الموقع الشبكي: http://www.uncsd2012.org/rio20/content/documents/110623_G20_AgMinisters_Action_Plan_Agriculture_Food_Price_Volatility.pdf.

التحضر

٥٢ - بحلول عام ٢٠٣٠، سيكون الناس الذين يعيشون في المناطق الحضرية في جميع المناطق النامية، بما فيها آسيا وأفريقيا، أكثر ممن يعيشون في المناطق الريفية، وهناك توقعات بأن تبلغ نسبة السكان الذين يعيشون في المدن ٦٩ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠[١٨] (انظر الشكل ٥).

الشكل ٥

مجموعة مختارة من المدن - المناطق والممرات الحضرية والمناطق الكبرى

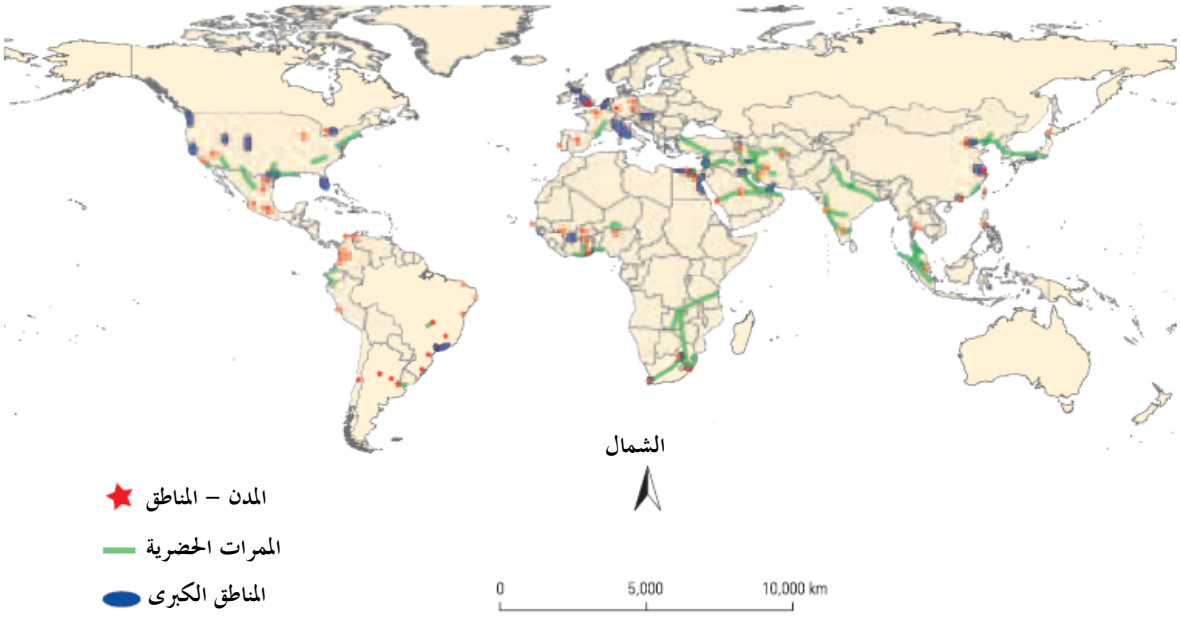

المصدر: حالة مدن العالم للفترة ٢٠١٠/٢٠١١، موئل الأمم المتحدة، ٢٠١٠.

٥٣ - ولهذا الاتجاه مزاياه وعيوبه في نفس الوقت. فالمدن توفر للبشر إمكانية تقاسم المساحات الحضرية، والمشاركة في المناسبات العامة والخاصة، وممارسة الواجبات والحقوق على حد سواء. وتتيح هذه الفرص بدورها غرس القيم المجتمعية وتحديد أساليب الإدارة وغيرها من القواعد التي تمكن البشر من إنتاج السلع ومزاولة التجارة مع الآخرين والاستفادة من خدمات الرعاية. ومن ناحية أخرى، يمكن أن تكون الفجوة الحضرية واسعة بحيث يعيش

(١٨) برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، حالة مدن العالم للفترة ٢٠١٠/٢٠١١، مدن للجميع: سد الفجوة الحضرية (٢٠١٠).

الأغنياء في أحياء تحظى بخدمات جيدة ومجمعات مسيَّجة ومستوطنات منظمة جيدة التشييد، في حين يحجز الفقراء في الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية في المدن أو في الضواحي.

٥٤ - وتأخذ هذه الفجوة المادية شكل الاستبعاد الاجتماعي والثقافي والاقتصادي. وتمثل الفجوة الحضرية وجه الظلم وعرضا من أعراض الاختلال الوظيفي العام. ويلزم أن تكون المدن أدوات للتغيير الاجتماعي: أي أن تكون أماكن يمكن فيها للقيم والمعتقدات والأفكار الجديدة أن تصوغ نموذج نمو مختلف يعزز الحقوق والفرص لجميع أفراد المجتمع. ويتضمن مفهوم ''المدينة الشاملة''، أو ''مدينة الجميع''، المزايا الاجتماعية والاقتصادية المتمثلة في توافر قدر أكبر من المساواة وحماية البيئة، وهو ما يعزز النتائج الإيجابية التي تعود على كل فرد من أفراد المجتمع.

٥٥ - ولكي يتحقق هذا، لا بد أن تقوم السلطات المحلية في المدينة، بل وعلى وجه أعم السلطات على الصعيد الوطني أيضا، بالتصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه التحضر في العصر الحالي، من خلال تعزيز التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي، وتوسيع نطاق الحصول على الخدمات الأساسية، والتشجيع على إنشاء المباني المستدامة، والأخذ بسبل النقل المستدام. وتحتاج هذه السلطات إلى توقي التوسع من خلال سياسات التخطيط السليم والإجراءات ذات الصلة التي تتحكم بالمضاربات المرتبطة بالزحف العمراني. ويجب على المدن أيضا أن تمنح فقراء المناطق الحضرية حقوقا، وأن توفر لهم الأراضي المزودة بالخدمات بأسعار معقولة وأن تضمن لهم الحيازة، إذا ما أريد تفادي المزيد من التوسع المحيطي العشوائي.

٥٦ - وهذا يعني أيضا تخفيض عدد الناس الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة. وعلى مدى السنوات الـ ١٠ الماضية، انخفضت نسبة سكان المناطق الحضرية الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة في العالم النامي بشكل ملحوظ: من ٣٩ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٣٣ في المائة في عام ٢٠١٠. وعلى الصعيد العالمي، يدعو هذا الانخفاض إلى التفاؤل. غير أن عدد سكان الأحياء الفقيرة في العالم النامي يتزايد بالفعل بالأرقام المطلقة، ويتوقع أن يرتفع في المستقبل القريب. وقد أخذت المستوطنات العشوائية في العالم النامي في الازدياد، ويقدر حاليا عدد سكان الحضر الذين يعيشون في ظروف الأحياء المتخلفة بنحو ٨٢٨ مليونا، مقارنة بـ ٦٥٧ مليونا في عام ١٩٩٠ و ٧٦٧ مليونا في عام ٢٠٠٠[١٩].

٥٧ - ولا بد من إجراء إصلاحات في السياسيات من أجل منع نمو الأحياء الفقيرة في المستقبل، وذلك من خلال التخطيط العادل والأخذ بالسياسات الاقتصادية الملائمة.

(١٩) انظر: تقرير عن الأهداف الإنمائية لعام ٢٠١٠، منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.10.I.7 (٢٠١٠).

ولا تشكل الفجوة المكانية التي تفصل الأحياء المتخلفة عن غيرها، إذ كثيرا ما تكون تلك الأحياء معزولة ماديا ومنقطعة عن النسيج الحضري الرئيسي في مدن البلدان النامية، مجرد انعكاس لأوجه عدم المساواة في الدخول بين الأسر المعيشية، بل هي أيضا منتج ثانوي لأسواق الأراضي والمساكن التي تفتقر إلى الكفاءة، وللآليات المالية غير الفعالة، وسوء التخطيط الحضري.

٥٨ - ولذلك فمن الضروري أن تعود القوانين والأنظمة بالنفع على فقراء المناطق الحضرية، ولا سيما النساء. فتمكين الفقراء وانتشالهم من هوة الفقر أمر ضروري للاستفادة من السكن في المناطق الحضرية.

٥٩ - ويمكن أن تشكل لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة منتدى جيد من أجل تمهيد الطريق أمام تمتع الجميع بالمزايا الحضرية على هذا النحو، ولا سيما من خلال النظر في الخطوات الاستراتيجية التالية: تقييم الماضي وقياس التقدم المحرز (فهم العوامل المحددة التي أسهمت في الحالة الراهنة وتقييم السياسات والممارسات المستقبلية من أجل رصد التقدم المحرز وتقييم الأداء)؛ وجعل المؤسسات أقوى وأكثر فعالية؛ وبناء روابط وتحالفات جديدة بين مختلف مستويات الحكومة (تجميع السياسات والموارد بما يفيد القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني)؛ والأخذ برؤية مستدامة لتعزيز شمول الجميع بالمزايا (أي الأخذ بخطة عملية ذات مصادر تمويل وآليات محاسبة محددة بوضوح)؛ وضمان إعادة توزيع الفرص (من خلال الترويج للمدن باعتبارها المكان الرئيسي للابتكار، والتقدم الصناعي والتكنولوجي، ومباشرة الأعمال الحرة، والإبداع)[١٩].

٦٠ - ويمكن تعزيز هذا الإطار الاستراتيجي للمدن الشاملة والمستدامة من خلال النظر في محفزات السياسات التالية: تحسين نوعية الحياة، ولا سيما بالنسبة لفقراء المناطق الحضرية، عن طريق تهيئة الظروف الملائمة لتحسين إمكانية الحصول على مأوى آمن وصحي، وضمان الحيازة، والخدمات الأساسية والمرافق الاجتماعية مثل الصحة والتعليم؛ والاستثمار في تكوين رأس المال البشري وهو ما يعد شرطا لتحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية وتوزيع المزايا الحضرية على نحو أكثر إنصافا؛ وتعزيز الفرص الاقتصادية المستدامة التي يمكن أن تحفز النمو الاقتصادي المطرد للفئات السكانية الفقيرة والمحرومة، من خلال الترويج للمشاريع التي تتسم بكثافة الأيدي العاملة؛ وتعزيز الإدماج السياسي من خلال إشراك المواطنين في اتخاذ القرارات؛ وتعزيز الإدماج الثقافي من قبيل الاشتراك في رأس المال الاجتماعي، والتقاليد، والرموز، والمعاني، والشعور بالانتماء والاعتزاز بالمكان، إضافة إلى استخدام المجتمعات المحلية للموارد الثقافية المحلية[١٩].

التنوع البيولوجي[٢٠]

٦١ - إذا أدير التنوع البيولوجي على نحو يكفل الاستدامة، فإنه يتيح فرصا للقضاء على الفقر، وتحقيق رفاه الإنسان وتزويده بسبل عيش وتحقيق سلامة البشر من الناحية الاجتماعية والثقافية. إلا أنه خلال السنوات العشرين المنقضية منذ قمة ريو، استمر التنوع البيولوجي في التدهور في ثلاث مجالات رئيسية، هي: النظم الإيكولوجية، والجينات، والأنواع (انظر الشكل ٦). ولم يتمكن العالم من إدراك هدف عام ٢٠١٠ بتحقيق انخفاض كبير في المعدل الحالي لفقدان التنوع البيولوجي على الصعد العالمي والإقليمي والوطني. وثمة ما يقرب من ٠٠٠ ١٧ نوع من النباتات والحيوانات معروف أنها مهددة بالانقراض. واستنادا إلى الاتجاهات الحالية، سيستمر فقدان الأنواع طوال هذا القرن، مع تزايد خطر حدوث تحولات كبيرة في النظم الإيكولوجية وتآكل الفوائد التي تعود على المجتمع. ويعتمد بلايين الأشخاص، بمن فيهم الكثيرون ممن هم أشد فقرا، على مختلف أنواع النباتات والحيوانات اعتماداً مباشراً في كسب العيش كما أنهم كثيرا ما يعتمدون عليها في البقاء.

الشكل ٦

الاتجاهات السائدة في التنوع البيولوجي منذ عام ١٩٧٠ في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

الاتجاهات السائدة في التنوع البيولوجي منذ عام ١٩٧٠ في أمريكا اللاتينية

الاتجاهات السائدة في التنوع البيولوجي منذ عام ١٩٧٠ في منطقة المحيط الهندي - المحيط الهادئ

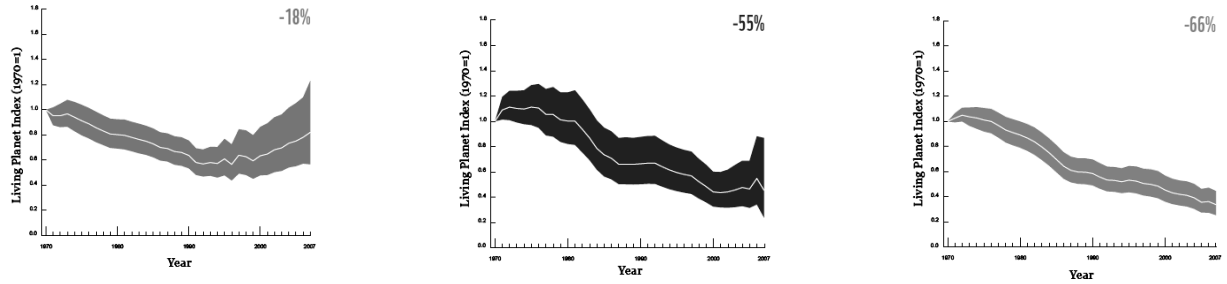

المصدر: دراسة عن تقييم التقدم المحرز بشأن جدول أعمال القرن ٢١ ومبادئ ريو، مشروع تقرير، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة.

٦٢ - وثمة عقبات عديدة تحول دون التنفيذ الكامل لأهداف اتفاقية التنوع البيولوجي، ومنها محدودية القدرات في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بالنسبة للمسائل

(٢٠) انظر A/66/291.

المالية والبشرية والتقنية؛ وغياب المعلومات العلمية أو صعوبة الحصول عليها؛ ومحدودية الوعي بقضايا التنوع البيولوجي فيما بين عامة الجمهور وصانعي القرار؛ ومحدودية تعميم المنظور المعني بالتنوع البيولوجي؛ وتبعثر صنع القرار ومحدودية الاتصال بين مختلف الوزارات أو القطاعات؛ وغياب سبل التقييم الاقتصادي للتنوع البيولوجي (انظر الشكل ٧).

الشكل ٧

القضايا	جميع البلدان المبلغة	البلدان الصناعية	البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية	البلدان النامية الأخرى (أي البلدان النامية باستثناء أقل البلدان نموا والدول النامية الجزرية الصغيرة	أقل البلدان نموا	الدول النامية الجزرية الصغيرة
نقص الموارد المالية والبشرية والتقنية	•	•	•	•	•	•
نقص التثقيف العام ونقص الوعي على كافة الصعد	•	•	•	•	•	
الافتقار إلى تدابير للحوافز الاقتصادية	•		•	•	•	•
الافتقار إلى الفهم والتوثيق السليم لمسألة فقد التنوع البيولوجي والسلع والخدمات	•		•	•	•	•
نقص المعرفة والممارسات المتعلقة بالإدارة القائمة على النظم الإيكولوجية	•		•	•		•
عدم كفاية القدرة على التصرف، بسبب أوجه الضعف المؤسسية	•			•	•	•
الافتقار إلى الشراكات الفعالة	•		•		•	•
الافتقار إلى التعاون الأفقي فيما بين أصحاب المصلحة	•		•		•	
وجود أنماط استهلاك وإنتاج غير مستدامة	•		•		•	
عدم تعميم وإدماج قضايا التنوع البيولوجي	•		•			
عدم تقاسم المنافع				•	•	•
نقص القدرات لدى المجتمعات المحلية				•	•	•
عدم اتخاذ تدابير تحوطية واستباقية، والركون إلى سياسات رد الفعل			•	•		
عدم وجود أوجه للتآزر على الصعد الوطنية والدولية					•	•
الافتقار إلى الإرادة السياسية والدعم السياسي لتنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي			•			
محدودية المشاركة الشعبية وإشراك أصحاب المصلحة			•			

القضايا	جميع البلدان المبلغة	البلدان الصناعية	البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية	البلدان النامية الأخرى (أي البلدان النامية باستثناء أقل البلدان نموا والدول النامية الجزرية الصغيرة	أقل البلدان نموا	الدول النامية الجزرية الصغيرة
عدم نقل التكنولوجيا ونقل الخبرات					•	
الافتقار إلى قدرات البحث العلمي الملائمة					•	
فقدان المعارف التقليدية						•
عدم الاستغلال الكامل للمعارف العلمية والتقليدية						•
الافتقار إلى السياسات والقوانين الملائمة						•
ضعف قدرات إنفاذ القانون						•

المصدر: دراسة عن تقييم التقدم المحرز في جدول أعمال القرن ٢١ ومبادئ ريو، مشروع تقرير، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة (٢٠١١).

٦٣ - وإذا لم يتم التصدي لهذه التحديات، فثمة خطر كبير من حدوث فقدان مفاجئ في التنوع البيولوجي وما يصاحب ذلك من تدهور في طائفة واسعة من خدمات النظم الإيكولوجية، لا سيما إذا تعرضت النظم الإيكولوجية لضغط يفوق حد معين أو نقطة تحول معينة. ومن الضروري وجود سياسات موجهة جيدا تركز على المجالات والأنواع الحاسمة الأهمية وخدمات النظم الإيكولوجية الحرجة من أجل تجنب تعريض الأشخاص والمجتمعات لأشد الآثار خطورة. وسيكون من الصعب بشدة الحيلولة دون فقدان المزيد من التنوع البيولوجي في المستقبل القريب لأسباب من صنع البشر، إلا أن فقدان التنوع البيولوجي قد يمكن إيقافه، بل وقد يمكن، في بعض الجوانب، عكس مساره على الأجل الأطول، إذا شرع من الآن في إجراءات عاجلة ومنسقة وفعالة دعما لرؤية متفق عليها على الأجل الطويل.

٦٤ - وأهم التحديات التي تواجه التنوع البيولوجي هو نقص التمويل. وقد اقترحت آليات مبتكرة للتمويل، من شأنها أن تتيح الحصول على أموال إضافية من القطاع الخاص، من قبيل سداد تكاليف خدمات النظم الإيكولوجية على أساس نظام ''المستفيد يدفع''؛ وإيجاد آلية للتعويض عن الآثار التي تلحق بالتنوع البيولوجي على أساس مبدأ ''الملوث يدفع''؛ وإجراء إصلاح مالي بيئي باستخدام السياسات الضريبية؛ وإيجاد أسواق للمنتجات الخضراء؛ وإقامة آليات مالية دولية من قبيل اليانصيب العالمي والسندات العالمية والصناديق الاستئمانية والضمانات العامة وآليات التأمين واستثمارات رأس المال، وآليات التنمية الخضراء، وفرض

ضريبة على تحويلات العملة[١٦]. إلا أن هذه التدابير لا تلقى القبول بسهولة من جانب عدة بلدان نامية تخشى من تكبد تكاليف إضافية ومن انخفاض المساعدة الإنمائية.

٦٥ - أما بروتوكول ناغويا المتعلق بالحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي[٢١]، الذي اعتمده مؤتمر الأطراف لاتفاقية التنوع البيولوجي في جلسته العاشرة المعقودة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ في ناغويا، اليابان، فهو اتفاق دولي يهدف إلى تحقيق التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية. وينص الاتفاق على إتاحة فرص الحصول على الموارد الجينية والنقل الملائم للتكنولوجيات ذات الصلة، مع مراعاة كافة الحقوق المتعلقة بتلك الموارد والتكنولوجيات وإتاحة التمويل الكافي، بما يسهم في المحافظة على التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لعناصره. وقد يطرح هذا آلية أخرى لحماية التنوع البيولوجي. وقد وقع على الاتفاق ٣٨ طرفا منذ فتح باب التوقيع عليه في شباط/فبراير ٢٠١١[٢٢]. إلا أن الاتفاق يطرح تحديا آخر إذ أنه يمس نظماً دولية من قبيل نظام حقوق الملكية الفكرية المتعلق بالتجارة.

٦٦ - ويعتمد اتخاذ إجراءات فعالة للتصدي لفقدان التنوع البيولوجي على معالجة الأسباب الأساسية أو الدوافع غير المباشرة لذلك التدهور. ويتطلب هذا تخطيطا استراتيجيا وقدرا أكبر من الكفاءة في استخدام الأراضي والطاقة والمياه العذبة والمواد، من أجل تلبية الطلب المتزايد ومن أجل التوفيق بين التنمية والمحافظة على التنوع البيولوجي؛ كما يستلزم استخدام حوافز السوق؛ وتجنب الدعم الخاطئ من أجل التقليل إلى أدنى حد من الاستخدام غير المستدام للموارد والإسراف في الاستهلاك؛ وكفالة الإنصاف في تقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية وما يصاحبها من معارف تقليدية والاستفادة منها مع البلدان والثقافات التي تم الحصول عليها منها - وذلك بسبل منها على سبيل المثال تطوير الأدوية ومستحضرات التجميل؛ والاضطلاع بأنشطة الاتصال والتثقيف والتوعية من أجل كفالة أن يفهم الجميع قيمة التنوع البيولوجي والخطوات التي يمكن اتخاذها لحمايته، من خلال أمور من بينها تغيير الاستهلاك والسلوك الشخصيين[٢٣].

---

(٢١) انظر UNEP/CBD/COP/10/27 المرفق، المقرر X/1.

(٢٢) وقت تقديم هذا التقرير.

(٢٣) أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، الدراسة الاستشرافية للتنوع البيولوجي الإصدار الثالث، مونتريال، ٢٠١٠. http://www.cbd.int/doc/publications/gbo/gbo3-final-ar.pdf.

٦٧ - ويمكن أن يكفل مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة اتخاذ قرارات أفضل لصالح التنوع البيولوجي على كافة الصعد وفي كافة القطاعات، لا سيما في القطاعات الاقتصادية الرئيسية. وأمام الحكومات دور تمكيني رئيسي عليها أن تضطلع به في هذا الصدد. ويمكن أن تكون البرامج أو التشريعات الوطنية بالغة الأهمية في إيجاد بيئة مؤاتية لدعم مبادرات فعالة ''شاملة'' تتولى زمامها المجتمعات أو السلطات المحلية أو المؤسسات التجارية. ويشمل هذا أيضا تمكين الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية من تولي زمام المسؤولية عن إدارة التنوع البيولوجي واتخاذ القرارات؛ وإعداد نظم لكفالة الإنصاف في تقاسم المنافع الناشئة عن الحصول على الموارد الجينية.

المحيطات

٦٨ - تشكل المحيطات، التي تشمل ٧٢ في المائة من سطح الأرض، جزءا رئيسيا من كوكب الأرض يدعم استمرار الحياة ويدفع الدورات المناخية والمائية ويوفر موارد بالغة الأهمية. وتشكل المحيطات والجزر البحرية والمناطق الساحلية عنصرا متكاملا وأساسيا من النظام الإيكولوجي لكوكب الأرض، وهي بالغة الأهمية من أجل الأمن الغذائي العالمي ومن أجل الازدهار الاقتصادي المستدام ورفاه الكثير من الاقتصادات الوطنية، لا سيما في البلدان النامية[٢٤]. وعلى الصعيد العالمي، توفر القطاعات السمكية الدخل وسبل العيش لملايين الأشخاص. ففي عام ٢٠٠٨، بلغت مبيعات الأسماك والنباتات المائية ١٠٦ بلايين دولار، ووفر مجال مصائد الأسماك سبل العيش لما يقرب من ٥٤٠ مليون شخص، أو ٨ في المائة من عدد سكان العالم[٢٥]. ويمثل التركيز على كفالة صحة المحيطات وإنتاجيتها عنصرا حيويا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك ما يتعلق منها بتعزيز الاقتصاد الأخضر. إلا أن التقدم يتسم بالبطء.

٦٩ - ويشمل تنفيذ المقررات المتعلقة بالمحيطات، وفي إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، إبرام الاتفاقية المتعلقة بحفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، وإنشاء عملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار من أجل إسداء المشورة إلى الجمعية العامة. وأرست

(٢٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة،جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق، الفقرة ٣٠.

(٢٥) منظمة الأغذية والزراعة، حالة مصائد الأسماك والمزارع السمكية في العالم لعام ٢٠١٠، الجزء الأول، الصفحة ٧.

الجمعية العامة أيضا عملية منتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي. وتشرف منظمة الأغذية والزراعة على التدابير التي تقوم بها دولة الميناء من أجل منع الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وردعه والقضاء عليه، أما الاتفاقية الدولية لمراقبة وتصريف مياه صابورة السفن ورواسبها فهي تحت رعاية المنظمة البحرية الدولية. وعلاوة على ذلك، فقد أنشئت منظمات إقليمية لمصائد الأسماك من أجل التعامل مع التحديات التي تتعلق بأقاليم محددة.

٧٠ - وبالرغم من هذه الجهود، فمن غير المرجح أن يتحقق هدف مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المتعلق باستعادة الأرصدة السمكية إلى أقصى حصيلة مستدامة لها بحلول عام ٢٠١٥، وكذا الحال بالنسبة لأهداف أخرى، من بينها عكس اتجاه فقدان التنوع البيولوجي في المحيطات والقضاء على ممارسات الصيد المدمرة. وتسير عملية إنشاء مناطق محمية بحرية، وهو قرار آخر تم اتخاذه في مؤتمر القمة العالمي، بوتيرة بطيئة. ويشكل مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة فرصة لاتخاذ إجراءات ترمي إلى تعجيل التنفيذ واتخاذ إجراءات بشأن التهديدات المستجدة من قبيل تحمض المحيطات وضوضاء المحيطات واللدائن وقطع اللدائن الدقيقة، والركام البحري.

رابعاً - المؤسسات والإدارة

٧١ - تُعتبر الإدارة اليوم أكثر تعقيدا من جهة، وأكثر شمولا من جهة أخرى. فهي أكثر تعقيدا لأن العناصر الفاعلة من الدول ليست هي الوحيدة التي تشارك فيها، وأكثر شمولا لأنه ينبغي لها، بغية أن تكون إدارة ديمقراطية وأن تعتبر شرعية من الناحية السياسية[٢٦]، أن تضم العناصر الفاعلة من غير الدول، ولا سيما قطاع الأعمال والمجتمع المدني ككل.

٧٢ - وينشأ الاهتمام بالشرعية عن وجود حاجة مفهومة لزيادة السلطة اللازمة لتعزيز التنمية المستدامة. وبغية تحسين الشرعية المؤسسية، يتعين وضع آليات وعمليات لإيجاد توقعات مشتركة ومتساوقة لدى الأطراف والمجتمعات المحلية المعنية التي ربما تختلف تصوراتها كثيرا إزاء الإدارة الشرعية أو التنمية المستدامة. فمثلا، قد تختلف وجهات نظر البلدان التي بلغت مستويات مختلفة من التنمية، أو ذات الثقافات السياسية المتباينة، إزاء أوجه المقايضة بين المشاركة العالمية والكفاءة في اتخاذ القرارات، أو قد يختلف فهمها للدور المناسب الذي تضطلع به الدول والأسواق في مجال التنمية. وبالمثل، قد تشدد العناصر الفاعلة

(٢٦) يمكن تعريف الشرعية السياسية بأنها قبول جماعة ما لقاعدة مشتركة وتبريرها لوجود هذه القاعدة، Steven Bernstein, "Legitimacy in Global Environmental Governance," Journal of International Law and International Relations Vol. 1 (1-2) (2005).

في السوق (الشركات، ورابطات الأعمال التجارية، والمستثمرون) على معايير الشرعية ذات الطابع العملي والمتصلة بالأداء، في حين قد تبني الفئات الاجتماعية والبيئية رأيها في الشرعية على أساس من التراهة البيئية والاجتماعية وتجعل الشرعية والمساءلة الإجرائيتين من الأولويات على نطاق أوسع في المجتمعات المحلية. وسوف تتطلب تلبية مطالب الشرعية سبلا للتشجيع على الربط بين هذه التفسيرات التي قد تتباين[٢٧].

٧٣ - ويتعين على المؤسسات والإدارة أن تؤدي وظيفة معيارية، ووظيفة فنية وتحليلية، ووظيفة تنفيذية ودورا في رصد التنفيذ. ويتعين على المؤسسات أيضا أن تعكس التكامل بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة.

٧٤ - وحتى الآن لم يحدث شيء يذكر في مجال التكامل. فالإطار المؤاتي لتكامل جميع الركائز الثلاث للتنمية المستدامة لا يزال ضعيفا على جميع المستويات: الدولي والإقليمي والوطني، بل وحتى على المستويين دون الوطني والمحلي. وفي عدد من المداولات، يلقي كل من الحكومات والأطراف المعنية الأخرى باللوم في ذلك على تجزئة المؤسسات. غير أن المؤسسات هي حصيلة المهام التي يطلب إليها أداؤها. ولا يمكن أن تكون التنمية المستدامة فكرة لاحقة للتنمية الشاملة، بل يجب أن تعمم في صلب التنمية. وينبغي أن يعكس الإطار المؤسسي هذا التكامل منذ البداية.

٧٥ - أما المؤسسات، فإنها تغطي مجموعة متنوعة من الهيئات والمنظمات والشبكات والترتيبات، سواء ذات الطابع الرسمي أو التي تبعد عن ذلك الطابع، التي تشارك في أنشطة صنع السياسات أو تنفيذها. وعلى الصعيد العالمي، شهد الإطار المؤسسي نموا هائلا في عدد المؤسسات والاتفاقات، إذ يوجد حاليا أكثر من ٥٠٠ اتفاق بيئي متعدد الأطراف. وهكذا فقد اتسع نطاق إدارة التنمية المستدامة إلى حد كبير، إلا أنه في الوقت ذاته، مجزأ ويفتقر الى التماسك والتنسيق.

٧٦ - وقد وُضِع الكثير من الترتيبات بمشاركة حكومية محدودة[٢٨]. وتشمل هذه الترتيبات الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، وهو شبكة عالمية تشمل الحكومات والكثير من العناصر الفاعلة غير الحكومية؛ والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، الذي يشكل صلة وصل رسمية تتيح لمنظومة الأمم المتحدة المشاركة مع القطاع الخاص، والذي يستند إلى الالتزام بثمانية مبادئ أساسية. وقد أظهرت العناصر الفاعلة غير الحكومية مستوى ملحوظا من الابتكار في وضع المعايير

(٢٧) Steven Bernstein. “Legitimacy in Intergovernmental and Non-state Global Governance.” Review of International Political Economy 18 (February 2011).

(٢٨) انظر A/CONF.216/PC/7.

والقوانين، وقد شاركت الحكومات والمؤسسات الدولية في ذلك بدرجات متفاوتة. وتسعى طائفة من المبادرات الطوعية إلى توسيع نطاق اعتماد بعض المبادئ الرئيسية، من قبيل مبادئ التعادل في التمويل، ومبادرة الإبلاغ العالمية، التي تهدف إلى رفع سقف الإبلاغ عن الاستدامة بالنسبة للشركات، وعملية المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، التي تصدت مؤخرا للمسؤولية الاجتماعية للشركات.

٧٧ - ويضاف إلى ذلك أن إنشاء شبكات قوية وتبادل المعلومات بين جميع العناصر الفاعلة والأطراف المعنية، وكذلك إشراكها في عمليات اتخاذ القرار، يمكن أن يمثل المسار الصحيح، ليس فقط لمواصلة التركيز على التكامل بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة، ولكن أيضا لكفالة التنفيذ والاستعراض والرصد على جميع الصعد.

٧٨ - ويمكن أن ينظر مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في خيارات مختلفة، وقد يرغب في تحديد أفضل السبل لتمكين الهياكل والمؤسسات من العمل بطريقة أكثر تلاحما من أجل الوفاء بالالتزامات الدولية، وكذلك للمساعدة في الجهود المبذولة على الصعيد الوطني.

٧٩ - وعلى الصعيد الدولي، تم التأكيد على وجوب أن يدعم الإطار المؤسسي التكامل بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة، وأن يتجنب الازدواجية ويعزز الاتساق وأوجه التلاحم[٢٩]، بما في ذلك فيما بين الأعمال المعيارية والتقنية والتحليلية والتنفيذية. ويتعين أن يكون لدى الأمم المتحدة هيئة حكومية دولية قوية للتنمية المستدامة يمكنها أن تعزز التكامل بين الركائز الثلاث، على أن تتعامل أيضا مع القضايا الجديدة الناشئة، وتقوم برصد واستعرض التقدم المحرز في التنفيذ.

٨٠ - وقد تم تقديم عدد من الخيارات المتعلقة بتعزيز الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة، تشمل الخيارات الواردة في الوثيقة الختامية لعملية هلسنكي - نيروبي[٣٠]. ويقترح في إطار بعض هذه الخيارات إقامة هياكل جديدة، ولكن يبدو أن معظمها يصب في صالح تعزيز الهياكل القائمة أو ترقيتها إلى مستوى أعلى. ومن ثم، يدور النقاش حول مزايا إنشاء منظمة بيئة عالمية جديدة، أو تغيير المجلس الاقتصادي والاجتماعي ليصبح مجلسا للتنمية المستدامة،

(٢٩) انظر موجزات الرئيسين المشاركين لاجتماعي اللجنة التحضيرية الأول والثاني والاجتماع الأول ما بين الدورات للعملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وهي متاحة على العنوان التالي: www.uncsd2012.org/rio20/index.php?menu=44.

(٣٠) تقترح الوثيقة الختامية لعملية هلسنكي - نيروبي دراسة خمسة خيارات، وهي: تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وإنشاء منظمة جامعة جديدة تُعنى بالتنمية المستدامة؛ وإنشاء وكالة متخصصة مثل المنظمة العالمية للبيئة؛ وإصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ولجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛ وتعزيز الإصلاحات المؤسسية وتبسيط الهياكل القائمة.

أو إنشاء منتدى داخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي يتناول التنمية المستدامة. وثمة أيضا مقترحات لترقية لجنة التنمية المستدامة لتتحول إلى مجلس التنمية المستدامة وتصبح هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة.

٨١ - ولتحقيق التوازن بين الركائز الثلاث وتنسيق الركيزة البيئية مع بقية الركائز، قُدمت مقترحات لتعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتم في إطار الخيارات التي نوقشت دراسة إمكانية ترقية برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى مركز الوكالة المتخصصة، لتنشأ بذلك منظمة بيئية عالمية، أو الاكتفاء بمراجعة ولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هيكله الحالي.

٨٢ - ويُقترح تعزيز العمل على تحسين الاتساق والتنسيق ضمن منظومة الأمم المتحدة عن طريق إنشاء آلية مشتركة بين الوكالات تُعنى بالتنمية المستدامة. فثمة فصل واضح، في إطار الترتيبات الحالية[٣١]، بين الهيئات التي تتخذ القرارات المعيارية والهيئات التي تنفذ الالتزامات المعيارية المتعهد بها على الصعيد العالمي. وتشعر الهيئات المسؤولة حاليا عن التنفيذ بضعف مشاركتها في اتخاذ القرارات المعيارية ما لم تُدمج تلك القرارات في الولايات التي تصدر عن مجالس إداراتها.

٨٣ - وعلى الصعيد الوطني، يتمثل أحد سبل التعامل مع التحديات التي تواجهها عملية التكامل في إنشاء مؤسسات جديدة من قبيل المجالس الوطنية، وقد أسفر ذلك في كثير من الحالات عن نتائج مخيبة للآمال. ويمكن القول بأن إدماج الأهداف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية ضمن ولايات المؤسسات القائمة يشكل بديلا أكثر فعالية. ويمكن أن يشكل إعداد الميزانية لفترة أطول ووضع الصكوك التنظيمية السليمة أدوات هامة للتكامل.

٨٤ - ويمكن للتكامل أن يعني في أحد مستوياته، إدراج أبعاد التنمية المستدامة في صياغة الأطر القانونية، وتعريف حقوق الملكية، وتنظيم الحكومة. كذلك يشير التكامل، في مستوى آخر، إلى عملية التنفيذ اليومي؛ أي إلى كيفية تطبيق السياسات، والقرارات الإدارية، والصكوك، والأنشطة. تسهل من التنفيذ المتكامل عدة عوامل من قبيل امتلاك الحكومة والمجتمع المدني للقدرات اللازمة؛ وتحديد أهداف متجانسة؛ ووجود أطر قانونية ومؤسسية داعمة؛ وسهولة الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات. وعلى الصعيد

(٣١) هناك فيما يتعلق بالبيئة مجلس الرؤساء التنفيذيين وفريق إدارة البيئة. وقد أنشئت عدة آليات مواضيعية مشتركة بين الوكالات، بما في ذلك شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، وشبكة الأمم المتحدة للمحيطات، ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، بهدف تعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين كيانات الأمم المتحدة. وتضطلع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بدور فيما يتعلق بالأنشطة الإنمائية في الميدان، إذ تقوم بتطبيق القرارات المعيارية.

الوطني، يكتسي التكامل الأفقي على مستوى المؤسسات القطاعية وفيما بين مختلف المستويات الحكومية أهمية كبيرة[٢٨].

٨٥ - وثمة عنصر هام آخر على الصعيدين الإقليمي والوطني يتمثل في تحسين التحليل والتقييم والبحث العلمي وكذلك الرصد والمساءلة. ويوجد في هذا الصدد، دور لا يقتصر على المؤسسات الدولية، التي يمكن أن تساعد في الرصد والمساءلة[٣٢]، ولكنه يشمل أيضا المؤسسات الإقليمية والوطنية التي يمكنها، بما لديها من وجود في الميدان، أن تدعم التحليل وجمع البيانات وتقييمها على الصعيدين الوطني والمحلي وبناء القدرات الوطنية والمحلية في مجال تحليل الأطر التنظيمية والتحفيزية وإنشائها وتطبيقها.

٨٦ - ويجب الاعتراف بأنه قد تم، على الصعيد الوطني، إحراز تقدم كبير في تعزيز الآليات المؤسسية التي تُعنى بصوغ السياسات وتنسيقها وتنفيذها واستعراضها. واستحدث الكثير من البلدان استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة وما يتصل بها من صكوك، إلا أنه نادرا ما تشكل هذه الاستراتيجيات أهم الوثائق المرجعية التي تعود إليها وزارات الاقتصاد والجهات المانحة. ويتمثل التحدي الرئيسي في كفالة أن يكون لهذه الاستراتيجيات تأثير على وضع السياسات وتنفيذها. ويمكن استخدام آليات مختلفة لرصد التقدم المحرز فيما يتعلق بالاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة ورصد تنفيذها، بما يشمل الاستعراضات الداخلية والمراجعة الخارجية للحسابات، والاستعراضات البرلمانية واستعراضات الميزانية، والرصد المستند إلى المؤشرات[٣٢].

٨٧ - ويمكن لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أن يمهد الطريق للربط بين المستويات الدولية والإقليمية والوطنية بشكل أفضل من أجل تعزيز التنفيذ، وكذلك رصد التقدم المحرز.

٨٨ - وتساعد المشاركة الشعبية الفعالة في تحقيق التكامل بين الركائز الثلاث عند صياغة السياسات وتنفيذها. إذ إن صياغة السياسات وتنفيذها هما أكثر من مجرد التوزيع الحكيم للموارد والإدارة الجيدة؛ فالعملية بحد ذاتها لها أهميتها. وينال تجاهُل التهميش الاجتماعي والضعف والتوزيع غير المتكافئ للموارد من الثقة التي يتطلبها العمل الجماعي. وعليه، فإن إعلاء صوت الفقراء والفئات المهمشة في عملية صنع القرار هو من أولى الأولويات. ويمكن لتحسين فرص الفقراء في الحصول على المعلومات، أن يشكل وسيلة قيّمة من وسائل التمكين.

(٣٢) يدعو أحد الاقتراحات المقدمة إلى استحداث آلية استعراض شاملة أو طوعية تدخل ضمن المهام الأساسية للجنة التنمية المستدامة بعد إصلاحها.

٨٩ - ويمكن بذل مزيد من الجهود لمواصلة التقدم المحرز في تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال الحصول على المعلومات ومشاركة الأطراف المعنية في عملية اتخاذ القرارات. وفي هذا الصدد، تشكل مشاركة المجموعات الرئيسية في عمل لجنة التنمية المستدامة سمة مهمة ينبغي الاستمرار في تعزيزها في أية ترتيبات مقبلة. وفي السنوات القليلة الماضية، قام ما يقرب من ١ ٠٠٠ ممثل من ٩ مجموعات رئيسية بالتسجيل المسبق في دورات لجنة التنمية المستدامة، ويشارك عدة مئات مشاركة نشطة في تلك العملية. غير أن تعجيل وتيرة التنفيذ على الصعيد القطري يتطلب، إضافة إلى الجهود الجارية، إشراك كثير من المنظمات الدولية والحكومية الدولية وغير الحكومية التي تقوم بإدارة تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة على نطاق واسع، ولكنها غير ممثلة حاليا في دورات اللجنة. وهكذا فإن توسيع قاعدة مشاركة المجموعات الرئيسية في عملية اللجنة أمر يكتسي أهمية[٣٣]. وتشارك الجماعات الرئيسية أيضا بنشاط بالغ في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة[٣٤].

٩٠ - وتمثل الشراكات عنصرا آخر هاما من ترتيبات الإدارة، فقد اضطلعت لجنة التنمية المستدامة، منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، بدور مهم في تيسير الشراكات بين الحكومات والمجموعات الرئيسية والمؤسسات الوطنية والدولية الأخرى، بهدف تنفيذ قرارات اللجنة في الميدان. وينبغي الاستمرار في الاستفادة من هذه الخبرة، وقد يرغب المؤتمر في النظر في العديد من الخيارات التي يجري الترويج لها، بما في ذلك الشراكات المكرسة (أو شراكات الشراكات) لكل مجموعة من القرارات المتصلة بالسياسات.

خامسا - الإجراءات المتخذة في ميدان التعاون الدولي وسبل تنفيذها

٩١ - تمثل التنمية المستدامة ميثاقا بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وبين الجهات الحكومية والجهات من غير الدول، وبين الأغنياء والفقراء، وكذلك ميثاقا فيما بين الأجيال، وهي تتطلب وجود تعاون دولي. فمن دون التضامن وإقامة العدل لا يمكن أن يتحقق الازدهار. وقد أظهرت العولمة أن العالم أصبح من الترابط بحيث أنه لا يمكن أن يتصور بلد واحد أو منطقة واحدة أن في وسعه اتقاء ما يحدث في بقية أرجاء العالم. ولذلك فإن إقامة تعاون دولي تصب في مصلحة الجميع.

---

(٣٣) انظر A/CONF.216/PC / 2.

(٣٤) انظر مواقع المجموعات الرئيسية على الموقع الشبكي لأمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة: www.uncsd2012.org/rio20/index.php?menu=35.

٩٢ - وقد ذُكر مرارا وتكرارا أن الحكومات عليها مسؤولية أساسية تجاه مواطنيها، ولكن الحكومات في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، في حاجة إلى مساعدة ولو أنها لا تزال تحتل مركز القيادة. فهي بحاجة إلى بناء قدراتها وإلى نقل التكنولوجيا إليها، وإلى وسائل للتنفيذ إذا ما أرادت تحقيق التنمية المستدامة التي يلزمها تحول اقتصادي واجتماعي، على حد سواء، إلى جانب حماية البيئة.

٩٣ - بيد أنه يجب ألاّ يغيب عن بالنا أن المشهد الدولي يساهم في إحداث تحولات حقيقية. ومن أبرز نتائج هذا التحول ارتفاع عدد البلدان ذات الأسواق الدينامية الناشئة، التي تشارك في قيادة الاقتصاد العالمي. فمن المرجح بحلول عام ٢٠٢٥ أن تنضم الاقتصادات الناشئة إلى صفوف المساهمين الرئيسيين في النمو العالمي، جنبا إلى جانب مع الاقتصادات المتقدمة. ومن المرجح ألاّ تبقى عملة واحدة مهيمنة على النظام النقدي الدولي. وهذه البلدان ذات الأسواق الناشئة، التي تمتلك حاليا ثلاثة أرباع احتياطيات القطع الأجنبي الرسمية، والتي تمثل صناديقها المالية السيادية وتجمعات رؤوس الأموال الأخرى فيها مصادر مطّردة الأهمية للاستثمار الدولي، ستصبح جهات فاعلة رئيسية في الأسواق المالية. وباختصار، يتبلور الآن نظام عالمي جديد يسوده توزيع أكبر للقوة الاقتصادية ويتحول بالتالي إلى تعدد الأقطاب[٣٥].

٩٤ - وفي عالم يسوده نمو اقتصادي يتزايد فيه تدريجيا تعدد الاقطاب وعدد المراكز المالية، يلزم لصانعي السياسات التزود بالأدوات والقدرات اللازمة للاستفادة فعليا من الفرص المتاحة، مع الحفاظ على اقتصادات بلدانهم في وجه المخاطر المستعيصة، بينما يسعى الاقتصاد العالمي إلى تثبيت أقدامه.

٩٥ - وهذا هو السبب في الأهمية البالغة لامتلاك البلدان النامية لوسائل كافية للتنفيذ من ناحية، وتوافر بيئة آمنة ومواتية مع حيز سياساتي كاف من ناحية أخرى، لكي يكون في مستطاعها بناء اقتصادات تتوافر فيها مقومات الاستمرار، وتحقيق العدالة والمساواة على الصعيد الاجتماعي، وكل ذلك ضمن نظم رعاية الأرض، مع تعزيز المرونة اللازمة لمقاومة جميع أنوع الصدمات بما فيها الصدمات الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية.

٩٦ - وذاك هو السبب في دعوة الكثيرين إلى جعل الاقتصاد أكثر اهتماما بالبيئة. ولكن الأمر لا يقتصر على اهتمام الاقتصاد بالأمور الصحيحة. وإنما يلزم أن يتخذ ذلك الاهتمام الشكل المناسب. ويجب أن يؤدي إلى خفض انبعاثات الكربون العالمية، بل وأن يتجاوز الأمر ذلك إلى حماية الثروات الطبيعية مثل مصائد الأسماك والغابات. وينبغي أن يؤدي إلى خلق

(٣٥) World Bank: Global Development Horizons 2011, Multipolarity: The New Global Economy, (2011).

''وظائف خضراء'' لعدد متزايد من السكان من العمال الجدد، وتشجيع نماذج الأعمال المبتكرة التي تمكّن المنتجين الفقراء، مما يعني تعزيز العدالة الاجتماعية وتخليص الفقراء من براثن الفقر.

٩٧ - ولكي يتحقق ذلك، لا بد من توافر أهم شرطين وهما الحصول على الطاقة، كما نوقش أعلاه، ونقل التكنولوجيا. وهذا برتبط، بطبيعة الحال، بالمساعدة الإنمائية الرسمية وإنفاقها، وكذلك بكفاءة استخدامها، وبرفع عبء الديون، وزيادة نقل التكنولوجيا على غرار خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات[٣٦]، وكذلك تحسين فرص الوصول إلى الأسواق والتخفيضات الجمركية من جانب البلدان النامية.

٩٨ - ويتناول الفصل ٣٣ من جدول أعمال القرن ٢١ الموارد والآليات المالية. وقدرت تكلفة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في البلدان النامية بمبلغ ٦٠٠ بليون دولار سنويا، منها ١٢٥ بليون دولار ستأتي من الدول المتقدمة. ويرد في الجدول أدناه تقييم لحالة تنفيذ الالتزامات الرئيسية الواردة في الفصل ٣٣ في عام ٢٠١٠، وفقا لبعض مؤشرات التقدم الأساسية.

جدول

الآلية المالية	الالتزام الوارد في الفصل ٣٣	مؤشرات التقدم	التنفيذ
١ - المساعدة الإنمائية الرسمية	إعادة التأكيد على تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية	مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية الخاصة بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية في الفترة من عام ١٩٩٢ إلى عام ٢٠٠٠، وهي تتزايد في الوقت الحالي
٢ - المؤسسة الإنمائية الدولية	اقتراح تجديد الموارد لعام ١٩٩٢	مبالغ تجديد الموارد للمؤسسة الإنمائية الدولية	الأموال تتزايد: زيادة عدد البلدان المانحة وزيادة المبالغ التي تدفعها البلدان المانحة
٣ - مرفق البيئة العالمية	إعادة الهيكلة لزيادة شفافية الهياكل وزيادة التركيز على جدول أعمال القرن ٢١	مبالغ تجديد الموارد لمرفق البيئة العالمية	الأموال تتزايد، وتدار الأموال من أجل زيادة عدد الاتفاقات الدولية
٤ - المعونة الثنائية	زيادة الدعم	التزامات الجهات المانحة الثنائية (كما تظهر في إحصاءات البلدان المانحة للمعونات الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)	يتبع نفس الاتجاه السائد في المساعدة الإنمائية الرسمية، وقد يتناقص الدعم حتى عام ٢٠٠٠، وهو الآن في تزايد

(٣٦) UNEP/GC.23/6/Add.1.

الآلية المالية	الالتزام الوارد في الفصل ٣٣	مؤشرات التقدم	التنفيذ
٥ - تخفيف أعباء الديون	دعم اتفاق نادي باريس لعام ١٩٩١، ووضع تدابير	تخفيضات لأعباء الديون، ومبادرات لتخفيف أعباء الديون	فاق الدعم عام ١٩٩١، وازداد الدعم المقدم لتخفيف أعباء الديون عن العراق ونيجيريا مؤخرا، وقد انخفض في الوقت الحالي
٦ - المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف	زيادة الدعم	مبالغ الإقراض من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمصارف الإقليمية الأخرى	ازداد الإقراض العام (بقدر الحاجة)، وتحققت زيادة كبيرة في الآونة الأخيرة في مجابهة الأزمة المالية
٧ - الاستثمار المباشر الأجنبي	زيادة الدعم	مستويات الاستثمار المباشر الأجنبي	تحققت زيادة في الموارد لكنها زيادة متقلبة بالنسبة لفرادى البلدان
٨ - التمويل الابتكاري (أي الحوافز، والتراخيص القابلة للتداول، والإنفاق العسكري	البحث في الخيارات المتاحة للتمويل الابتكاري	معالجة التمويل عن طريق مصادر ابتكارية	ازداد وضع خطط مبتكرة في المؤتمرات الأخيرة، وخاصة في مواجهة الأزمة المالية العالمية

المصدر: (لم تُصدر بعد). Study on assessment of progress on Agenda 21 and Rio principle, draft report, UNDESA.

٩٩ - ويؤكد الفصل ٣٣ من جديد أيضا على هدف المساعدة الإنمائية الرسمية المتمثل في تقديم كل دولة من الدول المتقدمة النمو لنسبة ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي سنويا، ولكن تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي في منتصف عام ٢٠١٠ أضعف الاستجابة على صعيد السياسات، ويتوقع أن ينخفض دعمها انخفاضا كبيرا في المدى القريب، وخصوصا أن تفاقم العجز المالي وتزايد الدين العام قوّضا الدعم المقدم لزيادة المحفزات المالية. وقد أخذ الكثير من الحكومات، ولا سيما حكومات البلدان المتقدمة النمو، في الاتجاه نحو التقشف المالي. وهذا أيضا سيؤثر سلبا على النمو الاقتصادي العالمي خلال عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢[٣٧]. وفي عام ٢٠١٠، بلغ صافي مدفوعات المعونة ١٢٨,٧ بليون دولار، أي ما يعادل ٠,٣٢ في المائة من الدخل القومي للبلدان المتقدمة النمو مجتمعة. فكان هذا أعلى مستوى سجلته المعونة الحقيقية على الإطلاق، بزيادة قدرها ٦,٥ في المائة بالقيمة الحقيقية مقارنة بعام ٢٠٠٩. ومع استثناء تخفيف أعباء الديون والمعونة الإنسانية، ارتفعت المعونات الثنائية المقدمة إلى برامج التنمية ومشاريعها بنسبة ٥,٩ في المائة بالقيمة الحقيقية، نظرا لاستمرار الجهات المانحة في زيادة مشاريعها وبرامجها الإنمائية الأساسية. وسُجل الارتفاع في معظمه في القروض الجديدة (التي ازدادت بنسبة ١٣,٢ في المائة)، وإن ارتفعت المنح أيضا (بنسبة ٦,٨ في المائة)[٣٨]. (انظر الشكل ٨).

(٣٧) الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم، منشورات الأمم المتحدة (رقم المبيع E.77.11.66).

(٣٨) تقرير عن الأهداف الإنمائية لعام ٢٠١١، الأمم المتحدة (٢٠١١).

الشكل ٨

المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان المتقدمة النمو، للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠ (ببلايين دولارات الولايات المتحدة بالسعر الثابت لدولار الولايات المتحدة لعام ٢٠٠٩، وبالسعر الحالي للدولار)

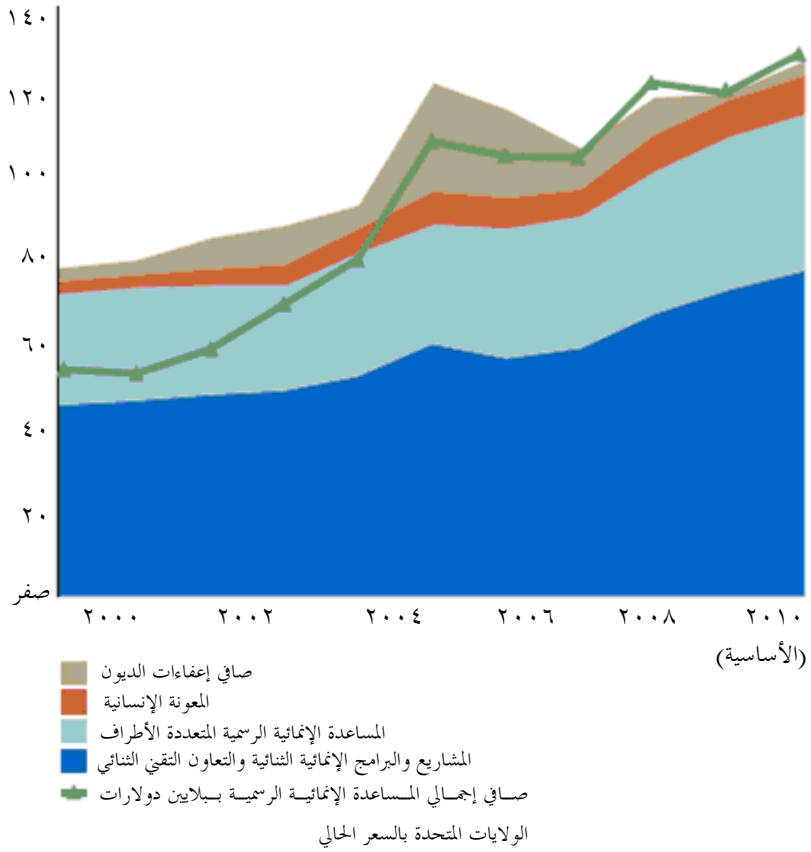

المصدر: تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية، ٢٠١١.

١٠٠ - وفي عام ٢٠١٠، تجاوزت الدانمرك والسويد ولكسمبورغ والنرويج وهولندا من جديد الهدف الذي حددته الأمم المتحدة المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وكانت أكبر الجهات المانحة من حيث حجم المساعدة الولايات المتحدة، تليها المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا واليابان. وجاءت أكبر الزيادات في المساعدة الإنمائية الرسمية من حيث القيمة الحقيقية بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ من أستراليا والبرتغال وبلجيكا وجمهورية كوريا وكندا والمملكة المتحدة واليابان. أما من

حيث المستقبل، فتظهر دراسة استقصائية أجرتها مؤخرا منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن معظم الجهات المانحة تعتزم زيادة المعونات خلال السنوات الثلاث المقبلة، ولكن بمعدل أقل كثيرا. فالمعونات سوف تنمو بمعدل ٢ في المائة سنويا بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٣، مقارنة بمتوسط قدره ٨ في المائة سنويا على مدى السنوات الثلاث الماضية[٣٨].

١٠١ - ويؤثر عبء الديون الخارجية للبلد على أهليته الائتمانية ومدى ضعفه أمام الصدمات الاقتصادية. وقد أدى تحسين إدارة الديون وتوسيع التجارة، وخصوصا بالنسبة لأفقر البلدان، وتخفيف الديون بشكل ملموس، إلى خفض عبء خدمة الدين. فبين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٨، انخفض متوسط نسبة خدمة الدين العام إلى الصادرات في المناطق النامية من ١٢,٥ في المائة إلى ٣,٤ في المائة. وفي عام ٢٠٠٩، انخفضت عائدات البلدان النامية من الصادرات بنسبة ٢١ في المائة، في حين بقي إجمالي خدمة الدين العام على المستوى الذي كان عليه تقريبا في عام ٢٠٠٨ وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية. ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة خدمة الدين العام إلى الصادرات لجميع البلدان النامية باستثناء منطقة جنوب آسيا وغرب آسيا وأوقيانوسيا، مع ارتفاع المعدل العام إلى ٣,٦ في المائة. وكان التأثير الأبرز على الدول الجزرية الصغيرة النامية وعلى أقل البلدان نموا[٣٨].

١٠٢ - وواصلت التجارة العالمية تعافيها في عام ٢٠١٠، ولكن زخم النمو القوي الذي لوحظ في النصف الأول من هذا العام بدأ في التلاشي تدريجيا. ففي حين أن حجم الصادرات في العديد من الاقتصادات الناشئة قد شهد انتعاشا، بالغا أعلى مستوياته التي وصلها قبل الأزمة، أو متجاوزا إياها، لم تشهد صادرات الاقتصادات المتقدمة انتعاشا تاما بعدُ. أما من حيث التوقعات، فيُتوقع أن ينمو حجم التجارة العالمية بنسبة ٦,٥ في المائة في كل من عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، مما يعني أنه سينخفض من مستوى الانتعاش الذي تحقق في عام ٢٠١٠، والذي بلغت نسبته ١٠,٥ في المائة. فعلى الرغم من الانتعاش التدريجي الذي تحقق خلال العامين المنصرمين، بقيت قيمة الواردات لأكبر ثلاثة اقتصادات متقدمة أقل بكثير من أعلى المستويات التي بلغتها قبل الأزمة في شهر آب/أغسطس ٢٠١٠. هذا ويتجلى انتعاش صادرات هذه الاقتصادات في النمو السريع لواردات دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية[٣٧].

١٠٣ - ورغم المخاوف من تجدد سياسة الحماية الجمركية في بداية الأزمة الاقتصادية في عام ٢٠٠٨، فإن الحوكمة الدولية الرشيدة المنبثقة عن قمة مجموعة العشرين والمبادرات الأخرى المتعددة الأطراف أدت إلى تجنب العودة إلى الممارسات التجارية التقييدية. ويتم

حاليا استيراد معظم صادرات البلدان النامية إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو من دون رسوم جمركية. وشهدت السنوات الأخيرة ارتفاعا طفيفا في نسبة الواردات المعفاة من الرسوم الجمركية من البلدان النامية غير المنتمية إلى أقل البلدان نموا، مع تلاقي نسبتي المجموعتين عند ٨٠ في المائة من صادراتهما تقريبا[٣٨].

١٠٤ - وبفضل التخفيض العام للتعريفات الجمركية في الأسواق المتقدمة، يجرى الآن بشكل اعتيادي استيراد المزيد من المنتجات دون رسوم جمركية في إطار نهج معاملة الدولة الأكثر رعاية الذي تنتهجه منظمة التجارة العالمية. غير أنه، خارج ذلك الإطار، لم يستفد من المعاملة التفضيلية ''الحقيقية'' سوى ١٩ في المائة من صادرات الدول النامية إلى الدول المتقدمة النمو. ولكن من ناحية أخرى، لا تزال المعاملة التفضيلية المعفاة من الرسوم الجمركية هي السبيل الرئيسي الذي تصل من خلاله أقل البلدان نموا إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو. وقد ظلت نسبة صادرات أقل البلدان نموا المستفيدة من هذه المعاملات التفضيلية تتزايد على مدى السنوات، لتصل إلى ما نسبته ٥٣ في المائة في عام ٢٠٠٩. وأتاحت جميع البلدان المتقدمة، ما عدا واحدة منها، سبلاً للوصول إلى أسواقها دون رسوم جمركية لما نسبته ٩٧ في المائة على الأقل من المنتجات القادمة من أقل البلدان نموا[٣٨]. (انظر الشكل ٩).

الشكل ٩

متوسط التعريفات الجمركية التي تفرضها البلدان المتقدمة النمو على واردات المنتجات الأساسية من أقل البلدان نموا، لفترة ١٩٩٦-٢٠٠٩ (بالنسبة المئوية)

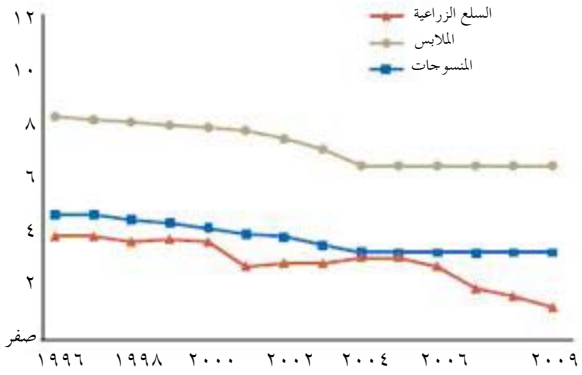

متوسط التعريفات الجمركية التي تفرضها البلدان المتقدمة النمو على واردات المنتجات الأساسية من البلدان النامية، للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٩ (بالنسبة المئوية)

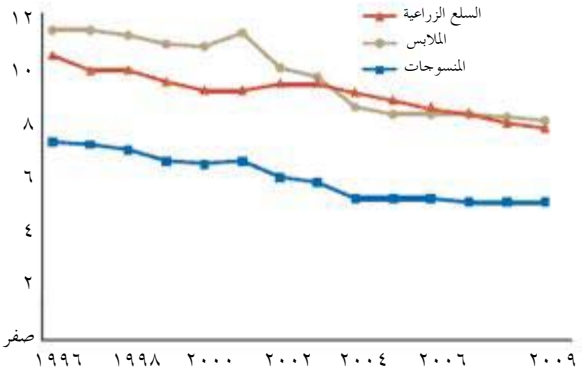

المصدر: تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية، ٢٠١١.

١٠٥ - ويظل التحدي الرئيسي هو إيجاد سبل لتنسيق السياسات فيما بين الاقتصادات الرئيسية على نحو يتسم بالمصداقية والفعالية. وفي هذا الصدد، يعتبر البعض إطار مجموعة العشرين من أجل إعادة التوازن العالمي المستدام أداة صالحة لو أصبح أكثر تحديداً وقابلية للتفعيل. فوجود أهداف واضحة يمكن التحقق منها في ما يتصل بالنتائج المرجوّة من السياسات سيساعد على إخضاع الأطراف للمساءلة. وسيكون هذا مؤاتيا كذلك للاستثمار الاستراتيجي في البنية التحتية (الطاقة، والنقل، الخ) دعماً للتحول إلى اقتصاد أخضر. وتمنح

عدة بلدان بالفعل الأولوية للاستثمارات الخضراء وهي بصدد وضع استراتيجيات وسياسات لدعمها، بينما يعمل الباحثون على تطوير دعائم مفاهيمية وتجريبية تستند إليها تلك السياسات.

١٠٦ - وتزداد الحاجة إلى تيسير الحصول على التكنولوجيات السليمة بيئياً الجديدة أو القائمة مع تزايد التهديد المناخي. ومنذ انعقاد مؤتمر ستكهولم المعني بالبيئة البشرية في عام ١٩٧٢ ونقل التكنولوجيا وتبادل المعارف يشكلان عنصرين أساسيين في المناقشات المتعلقة بكيفية تحقيق التنمية المستدامة ومعالجة التحديات التي يطرحها تحقيق التنمية المستدامة على الصعيد العالمي. وفي الوقت نفسه، ستحتاج البلدان النامية إلى دعم بناء قدراتها التكنولوجية الخاصة، حتى يتسنى لها كفالة الانتقال السلس إلى الاقتصاد المنخفض الانبعاثات الكربونية وحتى تحافظ في الوقت نفسه على قدرتها على المنافسة في ظل اقتصاد عالمي منفتح. وفي سياق وضع خطط لبناء القدرات في مجال التكنولوجيا، يمكن زيادة التركيز على مطالب المستعملين؛ وتحسين تنسيق المعونة والتعاون فيما بين الجهات المانحة؛ والاستثمار على الصعيدين الإقليمي والعالمي في مجال بناء القدرات؛ وزيادة دور تكنولوجيا المعلومات في مجال بناء القدرات.

سادسا - التقدم المحرز في التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

١٠٧ - منذ صدور التقرير الأخير بشأن جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة[١] وحتى وقت تقديم هذا التقرير، عُقد اجتماع واحد من الاجتماعات التي تعقد بين الدورات[٣٩] واجتماعان للجنة التحضيرية[٤٠]. وكان أول اجتماع بين الدورات غير رسمي ونظر في نسخة أولية غير منقحة من التقرير التجميعي المتعلق بأفضل الممارسات والدروس المستفادة فيما يتصل بهدف مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والمواضيع التي يتناولها. وصدرت النتائج التي انتهى إليها الاجتماع في شكل موجز أعده الرئيسان المشاركان[٤١].

١٠٨ - وقام الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية[٤٢]، بوصفه اجتماعا رسميا للعملية التحضيرية للمؤتمر، بالنظر في التقرر التجميعي الرسمي[٤٣] الذي تم استكماله بحيث يشتمل على

(٣٩) عقد أول اجتماع فيما بين الدورات يومي ١٠-١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ في نيويورك.

(٤٠) عقد الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية يومي ٧-٨ آذار/مارس ٢٠١١ في نيويورك.

(٤١) انظر: www.uncsd2012.org/rio20/index.php?page=view&type=13&nr=24&menu=25.

(٤٢) انظر: www.uncsd2012.org/rio20/index.php?page=view&type=13&nr=28&menu=24.

(٤٣) انظر: A/CONF.216/PC/8.

المدخلات والآراء الإضافية التي قدمها المشاركون في اجتماع ما بين الدورات. وقد تواصل الدعم لأعمال الاجتماع بتقديم تقريري المتعلق بهدف المؤتمر ومواضيعه[٢٨]. وتمخض الاجتماع عن موجز أعده الرئيسان المشاركان[٤٤].

١٠٩ - واعتمد الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية أيضا قراراً طلب فيه إلى المكتب الشروع في عملية مفتوحة وشفافة وشاملة تقودها الدول الأعضاء، لإعداد مشروع نص في الوقت المناسب، بناء على جميع المدخلات التحضيرية، لاستخدامه كأساس لوثيقة ختامية للمؤتمر. ودعا جميع الدول الأعضاء، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة والجهات المعنية إلى توفير مدخلاتها ومساهماتها مكتوبة بحلول ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وذلك لإدراجها في وثيقة تجميعية تكون أساسا لإعداد المسودة الأولى للوثيقة الختامية. وفي الوقت نفسه، طلب إلى المكتب تجميع هذه المدخلات والمساهمات وتقديم نصها التجميعي إلى الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى في الاجتماع الثاني لما بين الدورات المقرر عقده في منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ والسعي للحصول على تعليقات وإرشادات إضافية منها وذلك ليضطلع الرئيسان المشاركان، باسم المكتب، بتقديم المسودة الأولى للوثيقة الختامية لتنظر فيها الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى في موعد لا يتجاوز مطلع كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وأوصى الاجتماع أيضا بأن يعقد المكتب اجتماعات لمدة ثلاثة أيام في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، بغرض إجراء مناقشات أولية بشأن المسودة الأولى للوثيقة الختامية، وأن يخصص أسبوعا كاملا للمفاوضات في كل من شباط/فبراير وآذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٢، مع كفالة أن تكون جميع هذه الاجتماعات في شكل مشاورات غير رسمية جانبية.

١١٠ - وقررت اللجنة التحضيرية مواعيد المؤتمر، التي ستكون في الفترة من ٤-٦ حزيران/يونيه ٢٠١٢، على أن يسبق ذلك الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية، في الفترة من ٢٨-٣٠ أيار/مايو ٢٠١٢.

١١١ - وقد أرسل المكتب رسالة في آذار/مارس ٢٠١١ إلى جميع الدول الأعضاء، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وغيرها من الجهات المعنية ذات الصلة، يدعوها فيها إلى تقديم مدخلاتها بحلول ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وأصدر كذلك في تموز/يوليه ٢٠١١ مذكرة توجيهية بشأن تقديم هذه المدخلات[٤٥].

(٤٤) انظر: www.uncsd2012.org/rio20/index.php?page=view&nr=217&type=12&menu=24&template=435.

(٤٥) انظر: www.uncsd2012.org/rio20/index.php?page=view&type=12&nr=238&menu=32.

١١٢ - وطلب المكتب أيضا إلى الأمين العام للمؤتمر وإلى أمانة المؤتمر إعداد دراسة حول الخيارات الخمسة الواردة في الوثيقة الختامية لعملية هلسنكي - نيروبي. وقد شرعت الأمانة في هذا العمل بالتشاور مع اللجنة التنفيذية المعززة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة. ورأت اللجنة التنفيذية أن ثمة حاجة إلى توسيع نطاق هذه الدراسة لتشمل الخيارات المتاحة لتعزيز كل من الركائز الثلاث ولتحقيق التكامل بينها على نحو أكثر فعالية. وستكون الدراسة المتعلقة بالوثيقة الختامية لعملية نيروبي - هلسنكي جزءا من هذه الدراسة الأعم التي تجري بتكليف من اللجنة التنفيذية، والتي ستقدم في أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

١١٣ - كذلك تعقد الدول الأعضاء[٤٦]، وكيانات منظومة الأمم المتحدة[٤٧]، والمجموعات الرئيسية[٤٨] عددا من الاجتماعات التحضيرية. وقد حددت اللجان الإقليمية مواعيد اجتماعاتها التحضيرية في الفترة بين أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١١[٤٩]. وقد تم إنتاج عدد من الوثائق استعدادا للمناقشات التي ستُجرى في مختلف هذه الاجتماعات ونتيجة لها، وكذلك كجزء من عملية التحضير على نطاق أوسع[٥٠].

١١٤ - ويضطلع الأمين العام[٥١] للمؤتمر والأمانة المكرسة له[٥٢] بتقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في أعمالها التحضيرية، من خلال الاشتراك في تنظيم الاجتماعات، وإنتاج ورقات معلومات أساسية وموجزات للمسائل، ودعم اجتماعات المكتب، وإعداد الوثائق الرسمية التي تطلبها الدول الأعضاء.

١١٥ - وتضطلع الأمانة أيضا بدعم الاستعدادات على الصعيد الوطني من خلال اقتراح مشروع مشترك أعدته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ونظرا للحاجة الملحة للدعم على المستوى القطري، تقوم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، عن طريق برنامجها لبناء القدرات الوطنية، بدعم التحضيرات الوطنية في ٢١ بلدا، معظمها من أقل البلدان نموا. وقد تم إرسال مذكرات توجيهية للأفرقة القطرية للأمم المتحدة لمساعدة البلدان في أعمالها التحضيرية من أجل المؤتمر.

---

(٤٦) انظر www.uncsd2012.org/rio20/index.php?menu=50.

(٤٧) انظر www.uncsd2012.org/rio20/index.php?menu=29.

(٤٨) انظر www.uncsd2012.org/rio20/index.php?menu=27.

(٤٩) انظر www.uncsd2012.org/rio20/index.php?menu=26.

(٥٠) انظر: www.uncsd2012.org/rio20/index.php?menu=20.

(٥١) وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية الذي عينه الأمين العام في أيار/مايو ٢٠١٠.

(٥٢) انظر: www.uncsd2012.org/rio20/index.php?menu=37.

١١٦ - ويعمل فريق الأمانة عن كثب مع المجموعات الرئيسية لتنظيم حلقات عمل استشارية وغير ذلك من الأنشطة التدريبية. وتواصل الأمانة أيضا جهودها لجمع الأموال لصالح الصندوق الاستئماني للمؤتمر لتمكينه من دعم النهوض بالاستعدادات الوطنية ومشاركة البلدان النامية والمجموعات الرئيسية في الاجتماعات التحضيرية.

١١٧ - وجرى الارتقاء بالموقع الشبكي للمؤتمر[٥٣]. فإضافة إلى كونه أكثر ملاءمة للمستعملين، أصبح يوفر ثروة من المعلومات بشأن مختلف جوانب العملية التحضيرية المفضية إلى عقد المؤتمر، كما يجري تحديثه يوميا. وقد وضعت بروتوكولات لتمكين الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى من الدخول إلى صفحات كل منها وتحديث المعلومات مباشرة، وبإمكانها أيضا تقديم مساهماتها في الوثيقة التجميعية عبر الإنترنت. كذلك يتم توفير تحديثات منتظمة من خلال النشرات الإخبارية التي تصدر كل أسبوعين عن مؤتمر ريو زائد ٢٠.

١١٨ - وتواصل أمانة المؤتمر أيضا الأعمال التحضيرية التي تضطلع بها مع حكومة الدولة المُضيفة، البرازيل، وقد أنشئت فرقة عمل مشتركة بين الإدارات في هذا الصدد. وقامت الأمانة بأربع بعثات إلى البرازيل حتى وقت كتابة هذا التقرير. وقد ركزت البعثات على تقييم الاحتياجات الأمنية للمؤتمر، واستعراض المباني والمتطلبات المعمارية لعقد المؤتمر وكافة الاستعدادات اللوجستية الأخرى، بما في ذلك عدد قاعات المؤتمر والاتفاق مع البلد المضيف. وتشمل التحضيرات اللوجستية أيضا الجهود التي تبذلها أمانة مؤتمر ريو زائد ٢٠ وحكومة البلد المضيف لاعتماد ممارسات مستدامة من أجل عقد المؤتمر، بما في ذلك دراسة إمكانية الاكتفاء في المؤتمر بتوفير الوثائق إلكترونيا.

١١٩ - ويمكن لطرائق عقد المؤتمر والاجتماع الثالث للجنة التحضيرية وفقا للموارد المتاحة أن تشمل ما يلي:

(أ) **مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة**

الجلسات العامة الرفيعة المستوى

- جلسة المؤتمر العامة الافتتاحية الرفيعة المستوى تُعقد من الساعة ٩ صباحا إلى الساعة ١ بعد الظهر من يوم ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢ في مكان انعقاد المؤتمر؛
- أربع جلسات عامة رفيعة المستوى تُعقد في ٤ حزيران/يونيه، من الساعة ٣ بعد الظهر إلى الساعة ٧ مساء، في ٥ حزيران/يونيه، من الساعة ٩ صباحا إلى الساعة

(٥٣) انظر: www.uncsd2012.org/rio20/index.php?menu=14.

١ بعد الظهر، ومن الساعة ٣ بعد الظهر إلى الساعة ٧ مساء، وفي ٦ حزيران/يونيه، من الساعة ٩ صباحا إلى الساعة ١ بعد الظهر في مكان انعقاد المؤتمر؛

- الجلسة العامة الرفيعة المستوى الختامية تُعقد في ٦ حزيران/يونيه، من الساعة ٣ بعد الظهر إلى الساعة ٧ مساء في مكان انعقاد المؤتمر، ويُتوقع أن تُختتم باعتماد الوثيقة السياسية المركزة وتقرير المؤتمر.

اللجنة الرئيسية

تُنشأ اللجنة الرئيسية وفقا للنظام الداخلي للمؤتمر. وإذا دعت الحاجة، تجتمع هذه اللجنة بالتوازي مع الجلسات العامة، عدا أثناء انعقاد الجلستين الافتتاحية والختامية. وتكون المهمة الأساسية للجنة الرئيسية هي وضع اللمسات الأخيرة على الوثيقة الختامية للمؤتمر، وجميع المسائل الأخرى المعلَّقة.

اجتماعات المائدة المستديرة الرفيعة المستوى(٥٤)

هناك خيارات عدة لعقد اجتماعات المائدة المستديرة الرفيعة المستوى. وأحد هذه الخيارات هو عقد ما مجموعه أربعة من اجتماعات المائدة المستديرة الرفيعة المستوى أثناء فترة المؤتمر: واحد في اليوم الأول (في فترة ما بعد الظهر)، واثنان في اليوم الثاني (أحدهما صباحا والثاني في فترة ما بعد الظهر)، وواحد في اليوم الثالث (صباحا). ويمكن لاجتماعات المائدة المستديرة الرفيعة المستوى هذه أن تُعقد بالتوازي مع الجلسات العامة. ويمكن عرض التقارير التي تصدر عن اجتماعات المائدة المستديرة الرفيعة المستوى هذه في الجلسة العامة الختامية.

فعاليات المؤتمر الأخرى

يمكن الاضطلاع بما مجموعه أربعة من أنشطة الشراكات تتيح فرصة لشراكات لجنة التنمية المستدامة وغيرها من الجهات المعنية المتعددة التي تبذل جهودا للتنفيذ لكي تقدم تقريرا عن التقدم المحرز وتحديد الأنشطة والالتزامات الجديدة. وتجري هذه الأنشطة في اليوم الأول (في فترة ما بعد الظهر)، وفي اليوم الثاني (في فترتي الصباح وما بعدا لظهر)، وفي اليوم الثالث (في فترة الصباح). ويُقدم تقرير عن هذه الفعاليات في الجلسة العامة الختامية.

(٥٤) يجب أن يتم، بالتشاور مع مكتب العملية التحضيرية للمؤتمر، البت في مسألة اجتماعات المائدة المستديرة وأنشطة الشراكات، بما في ذلك عددها وتوقيتها والمواضيع التي ستتناولها، ومسألة المشاركة في إعداد نتائج اجتماعات المائدة المستديرة وعرضها.

ويمكن أيضا تنظيم مركز للتعلم في وقت مبكر بدءاً من الدورة الثالثة للجنة التحضيرية، التي ستعقد طوال أيام المؤتمر، ليقدم دورات عن مواضيع ذات صلة بالتنمية المستدامة، بما في ذلك المواضيع التي سيتناولها المؤتمر تحديدا تبعا لتوافر المدربين المناسبين ووجود طلب من جانب المشاركين. وسيتاح جدول الدورات وأوصافها قبل بدء المؤتمر، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالمدرب ولغة التدريس في الدورة. ويقدم تقرير عن مركز التعلم في الجلسة العامة الختامية.

(ب) الدورة الثالثة للجنة التحضيرية[٥٤]

يمكن للدورة الثالثة للجنة التحضيرية أن تشمل جلسات عامة افتتاحية وختامية وجلسات فريق عامل يخصص للوثيقة الختامية، وأحد اجتماعات المائدة المستديرة لأصحاب المصلحة المتعددين وجلسات لتقديم تقارير عن نتائج عمليات التقييم الطوعية الوطنية. ويجتمع الفريق العامل المخصص للوثيقة الختامية كل يوم حسب الحاجة أثناء انعقاد دورة اللجنة التحضيرية. وسيبدأ العمل فورا عقب الجلسة الافتتاحية ويتوقف قبل رفع الجلسة العامة الختامية، حيث سيعرض تقريره. ويمكن أن ينعقد اجتماع الطاولة المستديرة لأصحاب المصلحة المتعددين في فترتي ما بعد ظهر اليوم الأول وصباح اليوم الثاني. ويمكن عقد دورتين بشأن نتائج عمليات التقييم الطوعية الوطنية في فترة ما بعد ظهر اليوم الثاني من الدورة الثالثة للجنة التحضيرية وصباح اليوم الثالث منها. وسوف تدرج التقارير المتعلقة بالحوارات بين أصحاب المصلحة المتعددين، وعمليات التقييم الطوعية الوطنية، في تقرير الدورة الثالثة للجنة التحضيرية، المقرر إحالته إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

سابعا – الخطوات المقبلة

١٢٠ – ستنظر الجمعية العامة، في دورتها السادسة والستين، في قضايا التنمية المستدامة في إطار البند ١٩ (أ) من جدول الأعمال[٥٥]. وسيوفر هذا فرصة للانتهاء من وضع التفاصيل التنظيمية للمؤتمر وطرائقه. وتحقيقا لهذه الغاية، توصي الجمعية العامة بالقيام بما يلي:

(أ) أن تحيط علما بالتقدم المحرز في الأنشطة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الوارد وصفه في تقرير الأمين العام، وأن تقر التوصيات الواردة في تقرير الدورة الثانية للجنة التحضيرية للمؤتمر؛

(ب) أن تقر جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر؛

(٥٥) استنادا إلى جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والستين للجمعية العامة (A/66/150).

(ج) أن تبت في تنظيم أعمال الدورة الثالثة للجنة التحضيرية وتنظيم أعمال المؤتمر[٥٦]؛

(د) أن توافق على مشروع النظام الداخلي المؤقت للمؤتمر الذي نظرت فيه اللجنة التحضيرية والوارد في A/CONF.216/PC/4؛

(هـ) أن تقر الترتيبات اللازمة لاعتماد المنظمات غير الحكومية المعنية وأصحاب المصلحة الآخرين لدى المؤتمر ولمشاركتها فيه؛

(و) أن تقرر أن يكون المؤتمر مفتوحا لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول الأعضاء في الوكالات المتخصصة، وبمشاركة مراقبين، وفقا للممارسة المتبعة في الجمعية العامة ومؤتمراتها ووفقا للقواعد الداخلية للمؤتمر؛

(ز) أن تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن نتائج المؤتمر إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والستين البند الفرعي المعنون ”تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة جدول أعمال القرن ٢١“، مع أخذ نتائج المؤتمر في الحسبان.

---

(٥٦) بناء على الاقتراح المقدم من مكتب العملية التحضيرية للمؤتمر.